

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٤٨

الخميس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؟

تقرر ذلك.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/64/525)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: السيد أندرزي أبراجيفسكي (بولندا) والسيد إلمي أحمد دواله (الصومال) والسيد مشعل المنصور (الكويت) والسيدة ليسا سيرات (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد شيغيكي سومي (اليابان).

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/64/524)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ١١ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: السيدة ياسمينكا دينيتش (كرواتيا) والسيد كولن فيكسن كيلابيلي (بوتسوانا) والسيد ستافورد أوليفر نيل (جامايكا) والسيد محمد مصطفى التل (الأردن) والسيدة نونبي أودو (نيجيريا).

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة تعيين السيد سيمون جيانغ (الصين) والسيد إيفان بيكتيت (سويسرا) عضوين مخصصين في لجنة الاستثمارات لفترة ولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؟

تقرر ذلك.

(د) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/64/527)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بالمكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عضواً في مجلس مراجعي الحسابات لفترة ولاية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بالمكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عضواً في مجلس مراجعي الحسابات لفترة ولاية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠؟

تقرر ذلك.

(هـ) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

تقرير اللجنة الخامسة (A/64/528)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٧ من تقريرها، الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة ولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: السيد مينورو إيندو (اليابان) والسيدة لوكريشيا مايرز (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد غلبيرتو

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؟

تقرر ذلك.

(ج) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/64/526)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تقر الجمعية العامة إعادة تعيين الأمين العام للسيد إميليو كارديناس (الأرجنتين) والسيدة لينا موهولو (بوتسوانا) عضوين في لجنة الاستثمارات لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإعادة تعيين السيد فرناندو تشيكو باردو (المكسيك) عضواً في اللجنة لفترة ولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تقر إعادة تعيين الأمين العام للسيد إميليو كارديناس (الأرجنتين) والسيدة لينا موهولو (بوتسوانا) عضوين عاديين في لجنة الاستثمارات لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإعادة تعيين السيد فرناندو تشيكو باردو (المكسيك) عضواً عادياً في اللجنة لفترة ولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة كذلك، في الفقرة ٦ من نفس التقرير، بأن تعيد الجمعية العامة تعيين السيد سيمون جيانغ (الصين) والسيد إيفان بيكتيت (سويسرا) عضوين مخصصين في لجنة الاستثمارات لفترة ولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

تأكيد الثقة والائتمان الدوليين بالأمم المتحدة والجمعية العامة. ذلك حافز قوي لنا جميعا على مضاعفة جهودنا لتحقيق ما نصبو إليه كلنا: وجود جمعية عامة جرى تنشيطها؛ وجمعية عامة عازمة على التصدي لأكبر التحديات التي تواجهها اليوم ومستعدة لذلك، عن طريق تنسيق أعمال الدول لتعزيز الحلول العالمية للمشاكل العالمية؛ جمعية عامة تقدم صورة صحيحة عن قوة وفعالية المنظمة الأمر الذي يعزز مصداقيتها؛ جمعية عامة ترتقي إلى مستوى مركزها بوصفها الجهاز الرئيسي للتداولي وصانع السياسات العامة وصانع القرار في الأمم المتحدة. هذه أولوية للغالبية الكبرى من الدول الأعضاء، وأنا ملتزم التزاما عميقا بتعزيزها أثناء هذه الدورة.

”والجمعية العامة لها وظائف وصلاحيات واسعة. فيماكانها أن تناقش أية مسألة أو أي أمر ضمن نطاق الميثاق. وينبغي أن نستعمل هذه الأحكام أفضل استعمال لاستغلال القدرة الكاملة للجمعية العامة. ومن السلم والأمن الدوليين إلى التنمية إلى حقوق الإنسان، العدالة والقانون الدولي، ومجموعة من مجالات أخرى، تواصل الجمعية العامة، ولا بد أن تواصل، تأدية دورها الحقيقي. وعليها أن تكون أكثر استجابة وسرعة في معالجة المسائل ذات الشاغل الأكبر والمباشر للمجتمع الدولي. وبما أن ذلك عمل يتطلب إرادة سياسية إلى حد كبير، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في حوار سياسي ببناء يبسر اتخاذ قرارات فعالة وفي الوقت المناسب، ومن ثم تنفيذها. وهذا أساسي إذا أرادت الجمعية أن تستبقي دورها وسلطتها المركزيين، اللذين تبددا في السنوات الأخيرة.

بارانوس فيلوسو (البرازيل) والسيد فولفغانغ شتوكل (ألمانيا) والسيد جيان لويجي فالتر (إيطاليا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة ولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة أيضا في الفقرة ٧ من تقريرها بأن تعين الجمعية السيد ولفغانغ ستوكل (ألمانيا) نائبا لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية لولاية مدتها أربع سنوات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد ولفغانغ ستوكل (ألمانيا) نائبا لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية لولاية مدتها أربع سنوات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البنود الفرعية (أ) إلى (هـ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان من رئيس الجمعية العامة.

”إن الالتزام المتجدد بتعددية الأطراف، والدعوة إلى الحوار، والرغبة في العمل معا، مثلما ظهر في المناقشة العامة هذه السنة، أمور جاءت لتعيد

”وثمة دول عديدة تبرز أيضا دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، وفقا للمادة ٩٧ من الميثاق، فضلا عن أحكام واردة في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة. وهناك دول أعضاء عديدة تشدد كذلك على ضرورة أن يعمل مجلس الأمن والجمعية العامة بانسجام لأجل اتخاذ هذا القرار الهام بطريقة أكثر شفافية.

”وبغية مواصلة عمل الدورة الماضية، مثلما أبلغت الوفود بالفعل في رسالتي المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وافقت سعادة السيدة سانجا ستيجليتش، الممثلة الدائمة لسيلوفينيا، ووافق سعادة السيد جورج أرغويلو، الممثل الدائم للأرجنتين، على أن يكونا ميسرين في الفريق العامل المخصص. وأود أن أشكر كليهما على قبول هذا العمل الهام، وأنا على اقتناع بأن جميع الدول الأعضاء ستعاون معهما وتدعمهما بالكامل.

”وآمل أن تجعلنا هذه الدورة أقرب إلى الوفاء بالتزامنا بتنشيط الجمعية العامة من جميع جوانب عملها. وآراء الوفود واقتراحاتها ومشاركتها النشطة ستيسر بالتأكيد تحقيق هذا الهدف“.

السيد أورنيوس (السويد) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا وتركيا والبنان والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان.

في البداية، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر رئيس الجمعية العامة، السيد علي التريكي، على عقد هذه الجلسة عن تنشيط الجمعية العامة، وعلى البيان الذي استمعنا إليه للتو. ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن تقديره للرئيس

”وأزعم أيضا أن تصبح الجمعية أكثر ظهورا، بما في ذلك لإجراء مناقشات مواضيعية تتيح للدول الأعضاء الفرصة لمناقشة بعض التحديات الأشد إلحاحا بطريقة منفتحة وتفاعلية وشاملة وفعالة. وسيعزز ذلك أيضا علاقة الجمعية العامة في العمل مع هيئات أخرى للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني، الأمر الذي يزيد من التوعية العامة بها.

”وأعتمد هذه الفرصة لأشكر الميسرين التابعين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، المنشأ في العام الماضي، على عملهما الذي أدى في جملة أمور إلى اعتماد تقرير هام (A/63/959)، واتخاذ القرار الموضوعي ٣٠٩/٦٣. وعملهما يوفر لنا نقطة انطلاق لبحث أهم المسائل التي تتعين مناقشتها أثناء هذه الدورة بغية تعزيز شفافية وفعالية عمل الجمعية العامة.

”ففي ذلك القرار، أبرزت الدول الأعضاء بوضوح ضرورة تحقيق توازن كافٍ في ما بين الأجهزة الرئيسية، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأعتقد أن عملية المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن يمكن تعزيزها أيضا بعملنا المتعلق بتنشيط الجمعية العامة. ومجلس الأمن المصلح ينبغي أن يكون انعكاسا لتشكيل الأعضاء عموما، ويستجيب لمواقفهم وأولوياتهم.

”وبصفتي رئيس الجمعية العامة، عقدت اجتماعات منتظمة مع الرؤساء الذين تناوبوا على رئاسة مجلس الأمن ومع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية كفاءة زيادة التعاون والتنسيق بين برامج عملنا.

والمفاوضات التي يقوم بها الفريق العامل المخصص، سواء تلك التي أجريت، أو التي لا تزال جارية في منتديات أخرى.

لقد استمع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة رئيس الجمعية العامة واستمع إلى جميع الدول الأعضاء عن الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة. وما برح الاتحاد الأوروبي مصمما على المشاركة بهمة في حوار حقيقي مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للدفع قدما بتلك الجهود.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ٣٠٩/٦٣ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونلاحظ بتقدير كبير الإرادة السياسية الديناميكية التي سادت في ما بين الدول الأعضاء للاشتراك بصورة بناءة في عملية المفاوضات لإضفاء جوهر على العمل الجديد. ويتطلع الاتحاد الأوروبي قدما إلى تعزيز جهودنا المشتركة انطلاقا من ذات روح توافق الآراء.

ونعول على الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة لمواصلة التقدم نحو الإصلاح. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على قائمة رصد جميع المقترحات ذات الصلة المتعلقة بالتنشيط ومراحل تنفيذها الواردة في أحدث تقرير للفريق العامل المخصص (A/63/959). وتوفر القائمة أداة مفيدة تيسر استمرار رصد تنفيذ التزامنا المشترك.

إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن أفضل طريقة إلى الأمام تتمثل في التنفيذ السريع للقرارات الحالية المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة، بما في ذلك الوثيقة الختامية للقمة العالمية في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وكما قيل سابقا، بوسع الأمين العام أن يقدم في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة معلومات موجزة تتعلق بالتفويضات التي أقرتها الجمعية العامة خلال العام، بما في ذلك عن حالة معلومات عن حالة تنفيذها.

السابق للجمعية العامة ميغيل ديسكوتو بروكمان على جهوده خلال الدورة الثالثة والستين. ويشجع الاتحاد الأوروبي السيد التريكي على متابعة مشاركته في تلك العملية الحيوية.

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره أيضا للرئيسين المشاركين، السفيرة السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا، الممثلة السابقة لإكوادور، والسفير السيد مورتن ويتلاندر الممثل الدائم للنرويج على العمل الذي أنجزه في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والستين.

إن الاتحاد الأوروبي، كما هو معروف جيدا، يؤيد تعددية الأطراف الفعالة والدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة فيها. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الأمم المتحدة أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وتنشيط أعمال الجمعية العامة جزء لا يتجزأ من جهود إصلاح الأمم المتحدة. وما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزما بتنشيط أعمال الجمعية العامة وتأييد الجهود الرامية إلى تعزيز دورها وسلطتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بقوة بأنه لا يمكن ضمان تنشيط أعمال الجمعية العامة إلا عندما تتناول قضايا ذات اهتمام حقيقي لدى جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره. وبقيامها بذلك سترتقي إلى الدور المتوخى لها بوصفها أحد الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يمكن اتخاذ عدد من الخطوات العملية التي من شأنها أن تجعل أعمال الجمعية العامة أكثر فعالية وكفاءة. ونعتقد، في هذه المرحلة، أن اتخاذ مبادرات محددة عملية وذات أهمية فائقة لإصلاح كامل لأداء الجمعية العامة. ولدى قيامنا بجهود الإصلاح علينا الحذر من عدم تكرار المناقشات

الدائم للنرويج، على عملهما الرائع في ترؤس الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والستين.

وتكرر حركة عدم الانحياز الأهمية التي تعلقها على تنشيط أعمال الجمعية العامة وصحة وأهمية موقفها المبدي في ما يتعلق بهذه العملية. وتشدد الحركة على أن عملية التنشيط ذات طبيعة سياسية وتهدف بصورة رئيسية إلى تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية والمعنية برسم السياسة والهيئة التمثيلية للأمم المتحدة وموقفها في منظومة الأمم المتحدة الأوسع. ولذلك، ينبغي أن تتم بطريقة شاملة وشفافة وكفيلة.

وترحب حركة عدم الانحياز بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. ومما لا شك فيه أن العولمة يسرت الإسراع في نزع فتيل الأزمة وعواقبها العديدة في جميع مناطق العالم. لذلك يقتضي الأمر ردا عالميا ومنسقا لمعالجة آثار الأزمة والأسباب الجذرية لها. وأثبت المؤتمر الذي انعقد في حزيران/يونيه ووثيقته الختامية (القرار ٣٠٣/٦٣) أن الجمعية العامة إذا ما تم تنشيط أعمالها تمثل أهم منتدى عام لتناول هذه القضايا العالمية.

تحيط الحركة علما أيضا، مع شعور بالارتياح، بالحسم والسرعة اللذين اتسم بهما اتخاذ القرار ٣٠١/٦٣ بشأن الحالة في هندوراس والقرار ١٠/٦٤ بشأن تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) مما يؤكد على مدى مواكبة الجمعية العامة للأحداث ذات الأهمية العالمية، ويعتبر نموذجا للدور الذي تضطلع به الجمعية في صون السلم والأمن الدوليين.

تشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة احترام الدول الأعضاء احتراما مطلقا لمهام وسلطات كل الهيئات

أما فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، فإن الاتحاد الأوروبي يتوق إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة لزيادة تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة وتحديثه. ونكرر أيضا أهمية إدخال تدابير لتحسين الجودة والدقة في وثائق الجمعية العامة باللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة وكفالة صدورها بصورة منتظمة ومترجمة كيفما كتبت النصوص والخطب أو كما أدلي بها بلغاتها الأصلية. وفي ذلك الصدد، نطلب توضيحا من الأمانة العامة عن إمكانية الوفورات التي يمكن أن تتحقق بإلغاء توزيع النسخ الورقية لوثائق الأمم المتحدة على جميع البعثات الدائمة. ونعتقد أن الوفورات يمكن أن تستخدم لتحسين نوعية تلك الوثائق وتوزيعها على الدول الأعضاء.

أما في ما يتعلق بعملية اختيار الأمين العام، وهي مسألة ما برحت أيضا قيد الدراسة، فإن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على التطبيق الكامل للأحكام ذات الصلة من الميثاق وقرارات الجمعية العامة. ويتوق الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع المسيرين المشاركين اللذين عينهما رئيس الجمعية العامة، وهما السيدة سانيا ستيجليتش، المثلة الدائمة لسيلوفينيا والسيد خورخيه أرغويو، الممثل الدائم للأرجنتين، ونؤكد لهما تعاوننا ودعمنا الكاملين.

وسيشترك الاتحاد الأوروبي بطريقة فعالة وواقعية في أعمال الفريق العامل المخصص بغية الإسهام في التوصل إلى نتيجة ناجحة لجهودنا الرامية إلى الهدف الجماعي المتمثل في زيادة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):

يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن تقدير أعضاء حركة عدم الانحياز للسفيرة ماريا فرناندا إسبينوزا، المثلة الدائمة السابقة لإكوادور، والسفير مورتن ويتلاندا، الممثل

بفعالية وبروح بناءة في أنشطة الفريق العامل بغية تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز دور وسلطة الجمعية العامة.

إن التقييم الدقيق لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة وتحديد الأسباب التي حالت دون تنفيذها تحديدا واضحا أمران يكتسيان أهمية قصوى من أجل أن يتسنى إزالة القيود التي لا تزال تمنع عملية تنشيط الجمعية العامة من تحقيق إمكانيتها الكاملة.

تشدد الحركة على ضرورة كفالة فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك تعزيز ذاكرته المؤسسية، وبخاصة تعزيز هيئة الموظفين الدائمين في ذلك المكتب. إننا إذ نوه مع شعور بالتقدير بما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال، نرى ضرورة تكريس مزيد من الجهود لمسألة تنفيذ القرارات الصادرة حتى الآن بهذا الشأن وكذلك الاستفادة من الاجتماع القادم للفريق العامل لتحديد السبل والوسائل الكفيلة ببلوغ ذلك الهدف على نحو مطرد وحاسم.

أود أن أعرب عن شكر وتقدير حركة عدم الانحياز لرئيس الجمعية العامة، السيد على التريكي، على تصميمه على تعزيز سلطة هذه الهيئة وأن أعيد تأكيد اقتناعنا بأن مسألة تنشيط الجمعية العامة ستعالج بنجاح خلال فترة ولايته وفي ظل رئاسته، وأنها ستشهد تقدما حقيقيا.

تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها حيال عدم الشفافية والشمول الذي يكتنف عملية ترشيح الأمين العام وانتخابه. لقد اتضح تماما أن مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الدائمين، قد تجاوزوا سلطاتهم في هذا المجال على مر السنين. إن المناقشات المطولة بشأن هذا الموضوع في الدورة الثالثة والستين والآراء المتنوعة التي وردت فيها تظهر مدى تعاضم القلق وسط جميع أعضاء المنظمة حيال هذا الأمر واحتمالات التحسين فيه مستقبلا.

الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة، والمحافظة على التوازن بين تلك الهيئات في إطار المهام والسلطات المنصوص عليها في الميثاق لكل هيئة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يراعى مجلس الأمن مراعاة تامة لجميع أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة التي توضح علاقة الجمعية بالمجلس والهيئات الرئيسية الأخرى.

وتعرب حركة عدم الانحياز مرة أخرى، كما فعلت في دورات سابقة، عن قلقها إزاء تَعَوّل مجلس الأمن المستمر على سلطات وصلاحيات الجمعية العامة. إن المادة ٢٤ من الميثاق لا تبيح لمجلس الأمن اختصاص معالجة المسائل الواقعة ضمن سلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتمتلك الجمعية العامة، بوصفها الجهاز المخوّل باتخاذ القرار في المنظمة، السلطة لتضطلع بالدور الأساسي في صياغة الأطر ووضع المبادئ وتحديد الأهداف لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بكل أجهزتها ووكالاتها وبرامجها العديدة.

وإذ تعرب حركة عدم الانحياز عن استعابها لمواصلة الدعم لجميع الجهود القائمة لتعزيز الدور المركزي للجمعية وسلطتها، تؤكد على أنها ستقف في وجه أي نهج يهدف إلى تقويض إنجازات الجمعية العامة أو التقليل من شأنها أو إضعاف دورها الحالي وأدائها أو التشكيك في أهميتها ومصداقيتها.

ترحب الحركة بالقرار ٣٠٩/٦٣ الصادر في أيلول/سبتمبر، الذي أعادت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، تجديد ولاية الفريق العامل المخصص لمناقشة المسائل المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الرابعة والستين ولتقييم حالة تنفيذ قراراتها السابقة في هذا الشأن بشكل خاص. وفي هذا الصدد، وإذ تعيد الحركة تأكيد سلامة وأهمية جميع مواقفها السابقة، تؤكد على استعدادها للإسهام

دورها وسلطانها بالكامل، ستكون في وضع يسمح لها بالإسهام في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتوطيد الإدارة الدولية الرشيدة وتعددية الأطراف.

ختاماً، أهنيء الممثلين الدائمين لسيلوفينيا والأرجنتين على تعيينهما من قبل رئيس الجمعية العامة رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة وتنطلع إلى التعاون البناء معهما.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلت بالإسبانية):

يتشرف وفدي بالمشاركة، بالنيابة عن مجموعة ريو، في مناقشة هذا العام بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة.

وتؤكد مجموعة ريو مجدداً على التزامها بعملية تنشيط الجمعية العامة وتؤمن بأن القرار ٣٠٩/٦٣، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١٤ أيلول/سبتمبر، يتضمن الشواغل الرئيسية التي أعربت هنا المجموعات والوفود المختلفة في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. إن القرار وتقرير الفريق العامل (A/64/959)، اللذين جرى تنسيقهما بعناية من جانب سفيرتي إكوادور والنرويج، يعكسان تصميم عموم الأعضاء والأمانة العامة على تنشيط أعمال الجهاز الأكثر تمثيلاً في المنظمة.

ولكن على الرغم من التقدم المحرز - ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية - فإن مجموعة ريو تعتقد بضرورة مضاعفة الجهود لتنفيذ الولايات المتعلقة بدور الجمعية العامة، وعلى وجه الخصوص في المجالات الخمسة التالية التي ترى المجموعة أنها أساسية بالنسبة للجهود التنشيط.

أولاً، فيما يتعلق بدور ومسؤولية الجمعية العامة في عملية انتخاب الأمين العام، فالواقع أن سلطة اتخاذ هذا القرار الهام تكمن بشكل رئيسي في مجلس الأمن. والجمعية العامة لها دور فعلي يتعلق بالموافقة على القرار. ولذلك ترى مجموعة ريو أنه ينبغي إجراء عملية انتخاب شفافة وشاملة

إن الحركة إذ تذكّر بدور الهيئات الرئيسية كما تركزه المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، تشدد على ضرورة مواصلة الإجراء المنصوص عليه في القرار ١١ (د-١) المؤرخ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. لقد اتضح قصور ذلك القرار الصادر منذ أكثر من ٦٠ عاماً عن التصدي لمشاعر القلق المتنامية لدى أعضاء الجمعية العامة ورغبتهم في تهيئة الظروف المؤاتية ليقوم ذلك الجهاز بتحمل مسؤولياته بالكامل في عملية ترشيح وانتخاب الأمين العام.

في هذا الصدد، يجوز لرئيس الجمعية العامة التشاور مع الدول الأعضاء لتحديد المرشحين المحتملين ومن ثم، وبعد إخطار جميع الدول الأعضاء، عرض نتائج مشاوراته على مجلس الأمن. كما يمكن عرض المرشحين لمنصب الأمين العام بصفة رسمية على الجمعية العامة بحيث يتسنى تحقيق التفاعل بين أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن. كذلك يمكن لرئيس الجمعية العامة عقد جلسة للجمعية لتبادل وجهات النظر مع المرشحين كافة اقتداءً بالإجراءات المتبعة في منظمات دولية هامة أخرى.

فيما يتعلق بالاقتراح الرامي إلى اعتماد نظام جديد للاقتراع، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد دعوتها إلى توخي الحذر اللازم في هذا الشأن وهو ما سبق أن أعربت عنه في الفريق العامل فيما يتعلق بسرية ونزاهة عملية التصويت. لم تُقنع أي من المقترحات المقدمة باستخدام المساحات الضوئية أعضاء حركة عدم الانحياز بأن تلك الوسيلة تعزز وتصون سرية التصويت. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم استخدام خطة تجديد مباني المقر ذريعة للتركيب الفعلي لأي نوع جديد من أنواع نظم الاقتراع إلى حين أن يتمكن أعضاء الجمعية من دراسة الأمر دراسة وافية.

تؤكد حركة عدم الانحياز على أن الجمعية العامة، إذا وجدت بيئة أكثر تجاوباً بعد أن تستعيد حيويتها وتمارس

بذلك النظر مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات في البنود. وهذا أيضا يتوقف على قرار الدول الأعضاء ككل.

حامسا، فيما يتعلق بنظام التصويت في الأمم المتحدة، ينبغي لنظام التصويت اليديوي في الجمعية العامة أن يعمل بكفاءة أكبر لتعجيل عملية الفرز وتأمين المصادقية والثقة والسرية في عملية التصويت.

وتود مجموعة ريو أن تكرر التأكيد مجددا على استعدادها التام لمواصلة العمل البناء في هذه الدورة لإيجاد النهج العملية والواقعية المؤدية إلى التعزيز الحقيقي لهذا المحفل العالمي الأعلى.

أخيرا، اسمحوا لي بالنيابة عن مجموعة ريو أن أعرب عن امتناننا للسفير علي التريكي على جهوده المستمرة لدفع عجلة العمل بشأن هذه القضية قدما. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير المجموعة للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على ما أبداه من التزام خلال رئاسته فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أن أؤكد للميسرين المشاركين الجديدين، سفيري سلوفينيا والأرجنتين، على تعاون المجموعة الكامل. وسوف نواصل العمل معهما من أجل أن تؤدي أعمالنا إلى نتائج.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بادئ

ذي بدء، أود أن أعرب للسفير التريكي عن امتنان مصر على جعل مسألة تعزيز أعمال الجمعية العامة إحدى الأولويات الرئيسية لرئاسته خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. كما أشكره على التزامه وعزمته المعقودة على تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الميسرين المشاركين للفريق العامل المخصص، السيدة ماريا إسبنوزا،

بحيث تتمكن الجمعية العامة من أداء دور أكثر أهمية بما يتماشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ذاتها بشأن هذه المسألة.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز سلطة الجمعية العامة، ترى مجموعة ريو أن من الأهمية بمكان أن تتولى الجمعية العامة دورا استباقيا أكبر في تناول المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والهيكلي الجديد لبناء السلام. وبالمثل، ينبغي للجمعية العامة أن تواصل دفع عجلة المناقشة بشأن المسائل ذات الاهتمام العالمي. وهذا سيؤدي إلى تعزيز سلطتها، خاصة فيما يتصل بالمسائل التي تتطلب استجابة كافية وفي الوقت المناسب من جانب المنظمة.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، تدعم مجموعة ريو الجهود الجارية لمواصلة تعزيز المكتب من النواحي المؤسسية. وتنوه المجموعة بالتقدم المحرز في ذلك الصدد خلال السنوات الماضية. ولكن المجموعة تعتقد أن من المهم مواصلة النظر في التدابير والإجراءات التي ستسمح بالاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمالية المتاحة لمكتب الرئيس.

رابعا، فيما يتعلق بتحسين أساليب العمل، عندما يتعلق الأمر بتنشيط المسائل التنفيذية فمن الأرجح التعامل مع ذلك بطريقة أسرع لأنها تتصل مباشرة بالدول الأعضاء. وترشيد البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة هو أحد الطرق لتوزيع عبء عمل الجمعية العامة - سواء في الجلسات العامة أو في اللجان الرئيسية - مع الأخذ في الاعتبار الآثار السياسية لذلك. ويمكن تحقيق ذلك الهدف إذا ما قرر الأعضاء ككل القيام بذلك. ومن واجبا نحن الدول الأعضاء إبداء الاستعداد لتقليل عدد البنود التي تتناولها الجمعية العامة بشكل كاف. ومن أكثر الطرق الممكنة للقيام

ولذلك، تعتقد مصر أنه ينبغي لنا التركيز على اتخاذ خطوات ملموسة. وينبغي أن نواصل بذل أقصى جهد وأن نركز مع ذلك على التنفيذ الأمين للاقتراحات المعتمدة سابقا في قرارات الجمعية العامة، وكذلك على الاقتراحات الجديدة المقدمة خلال هذه الدورة، التي تهدف إلى تنشيط الجمعية العامة ومنع مجلس الأمن من التعدي على الولايات المنوطة بها.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن ابرز بعض النقاط الإضافية الهامة، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في شرم الشيخ، مصر، في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبعض النقاط الأخرى التي نرى أنها ضرورية لنجاح عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

أولا، ينبغي للجمعية العامة، تنفيذ مسؤوليتها الرئيسية، أن تتخذ إجراءات ملموسة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في الحالات التي يفشل فيها مجلس الأمن في معالجة القضايا التي تشمل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو انتهاكات وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. فضلا عن ذلك، على الجمعية العامة أن تعرف التدابير الكفيلة بتبسيط عملية "الاتحاد من أجل السلام" كي تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ إجراءات عاجلة وعلى نحو أسرع، اعترافا بدورها في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، على النحو الوارد في الميثاق.

ثانيا، على الجمعية العامة أن تواصل الاضطلاع بدورها وولايتها في وضع أولويات الأمم المتحدة في النظر في جميع مسائل الميزانية والإدارة والإصلاح، بما فيها سلطتها المطلقة في تخصيص وإعادة توزيع الموارد المالية والبشرية وفي تعيين كبار المسؤولين في الأمانة العامة وفقا للميثاق وقرارات الجمعية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ينبغي احترام امتيازات

المثلة الدائمة السابقة لإكوادور، والسيد مورتن ويتلاند الممثل الدائم للنرويج، على عملهما المتميز وتفانيهما بصفتها الرئيسين المشاركين للفريق العامل خلال الدورة الثالثة والستين. وأود أن أتعهد بدعمنا الكامل للميسرين المشاركين الجديدين في الدورة الرابعة والستين، السيدة سانبا ستيجليتش، المثلة الدائمة لسيلوفينيا، والسيد هورهي أرغوييو، الممثل الدائم للأرجنتين، في تعزيز عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وتؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وعلى الرغم من أهمية عملية تنشيط الجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي فيما يتصل بالتداول واتخاذ القرارات والتمثيل في المنظمة، لم يتم حتى الآن تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. وذلك يرجع بشكل رئيسي إلى غياب الإرادة السياسية لكفالة أداء الجمعية العامة دورها الريادي وفقا للتوازن الدقيق الذي وضعه الميثاق فيما بين جميع الأجهزة الرئيسية.

وحيث أن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة قد حددها الميثاق بالفعل، فإن مصر على اقتناع بأن مشكلة العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين تكمن في التطبيق من جانب الاثنين - المجلس والجمعية على السواء - لولاية كل منهما. فمن ناحية، يواصل مجلس الأمن التعدي على ولاية الجمعية العامة. وهو لا يسترعي اهتمام الجمعية العامة إلى أي من المسائل، وفي معظم الأحيان يتصرف بطريقة تتجاهل إرادة وآراء البلدان المعنية وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، لا تمارس الجمعية العامة على نحو مرض أداء مسؤولياتها المكرسة في الميثاق، لا سيما فيما يتصل بعلاقتها مع مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى.

خامسا، نؤكد على أن الجمعية العامة تظل الجهاز الرئيسي الذي يقوم باستعراض عمل أجهزته الفرعية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، الذي هو هيئة فرعية للجمعية وسيظل كذلك. فضلا عن ذلك، نشجع الجمعية على المشاركة الحثيثة مع لجنة بناء السلام بصفتها هيئة فرعية للجمعية وندعو إلى تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية الدورية للجمعية من قبل رؤساء لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية.

سادسا، إن الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في عملية اختيار الأمين العام فيه تجاوز على دور الجمعية العامة في هذا الصدد. لذلك من الضروري تنشيط دور الجمعية العامة، وفقا للمادة ٩٧ من الميثاق والقرارين ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠ المتعلقين بهذه المسألة. وفي هذا السياق نترح إنشاء آلية تتيح لرئيس الجمعية أن يتشاور مع الدول الأعضاء لتحديد المرشحين المحتملين الذين تؤيدهم الدول الأعضاء؛ وإبلاغ جميع الدول الأعضاء بالنتائج ورفع النتائج إلى مجلس الأمن. وينبغي أن يتم تقديم المرشحين رسميا لمنصب الأمين العام بطريقة تتيح التفاعل وتبادل الآراء مع الدول الأعضاء.

سابعاً، تؤيد مصر تطوير تكنولوجيا التصويت والاقتراع المستعملين في الجمعية العامة، إذا كان ذلك لا يؤثر ذلك على موثوقية وسرية هذين النظامين. مع ذلك، لا تؤيد مصر الاقتراحات التي قدمت خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية لإنشاء نظام اقتراع جديد كوسيلة للإسراع في فرز الأصوات المدلى بها في الاقتراع السري أثناء الانتخابات. ونعتقد أن هذه الاقتراحات تؤثر على مصداقية وموثوقية وسرية نظام الاقتراع الحالي. ومن ثم، نعتقد أنه ينبغي المحافظة على النظام الحالي المتعلق بالتصويت والاقتراع في الجمعية إلى أن يحظى نظام آخر موثوق به بقبول الدول الأعضاء.

الجمعية، بصفتها جهاز المراقبة الأعلى للمنظمة، بما في ذلك إدارة ومشتريات عمليات حفظ السلام.

ثالثاً، ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بدورها بصورة فعّلية في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المواد ١٠ إلى ١٤ والمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تستعمل أيضا حيثما كان ذلك مناسباً، الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تمكن الجمعية من اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة، مع مراعاة أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية - لكنها ليست الوحيدة - عن صون السلم والأمن الدوليين. فاعتماد القرار ٣٠١/٦٣ بشأن الحالة في هندوراس والقرار ١٠/٦٤ بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة يبين بوضوح قدرة الجمعية على اتخاذ إجراءات بشأن القضايا التي تقع ضمن مجال صون السلم والأمن الدوليين. وهذا التوجه من الجمعية العامة ينبغي تعزيزه وزيادة توطيده بل وتطويره، في جميع الحالات المماثلة، لا سيما في الحالات التي أخفق فيها مجلس الأمن في تحقيق السلام والأمن، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وإنما نشجع رئيس الجمعية على عقد المزيد من المناقشات المواضيعية بشأن هذه المسائل ومسائل أخرى تهم العضوية الأوسع للمنظمة بهدف اعتماد القرارات الضرورية.

رابعاً، ينبغي لنا، لتحقيق ذلك، أن نضمن فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة، وهذه مسألة ذات أهمية كبيرة في عملية تعزيز دور وسلطة الجمعية، لا سيما من خلال تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب، الذي يعتمد حالياً على التبرعات؛ وهذا يؤثر في قدرة البلدان النامية على القيام بدور فعّلي في تطوير هذه القدرات.

وتؤيد بيلاروس البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويعتقد وفد بيلاروس أن الجو الذي عمل فيه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة قد تحسن إلى حد كبير، وهذا، بصورة عامة، سيسهم في استعادة الثقة بين الجمعية ومجلس الأمن. ونعتقد أيضا، من الناحية الاستراتيجية، أن الخطوات التي اتخذناها معا لتعزيز دور الجمعية، بصفتها الجهاز الرئيسي للتداولي وصانع القرار والتمثيلي للأمم المتحدة، لدليل واضح على التفاعل الفعال الذي تكتف بين مراكز القوة الاقتصادية والسياسية العالمية المعترف بها لاستقرار الوضع الدولي.

أما وقد حققنا الكثير، فلا يجوز لنا أن نسمح بفقدان الزخم. وسيسعى وفد بيلاروس جاهدا لتحقيق المزيد من النتائج العملية الطيبة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة أثناء هذه الدورة، ونهيب شركائنا أن يجذوا حذونا.

ونشيد بالاهتمام والمشاركة اللذين أبداهما وفود الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في آخر مداورات جرت في إطار الفريق العامل المخصص. ونأمل أن يعتبر الأعضاء الخمسة الدائمون عملية التنشيط سبيلا لا غنى عنه لكفالة أن تتوفر مقومات الحياة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وأن تبقى في صحة جيدة.

ويود وفد بيلاروس أن يشاطركم رؤيته إزاء السبل الممكنة للمضي قدما. ونعتقد أن الافكار الرئيسية التالية ينبغي تطويرها في سياق الدورة الحالية للجمعية.

أولا، إن أحد أفضل السبل لتنشيط الجمعية هو أن تيسر تلبية أشد الشواغل إلحاحا إزاء المواضيع ذات الأهمية لجميع الدول الأعضاء، وكذلك للمجتمع الدولي بأسره. ومن ضمن المسائل الملحة التي يتعين أن ينظر فيها على نحو شامل في الجمعية، يذكر وفد بيلاروس ترتيبا كيو تو

ثامنا، لا بد أن تكون هناك متابعة للتنفيذ الفعلي للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن عملية التنشيط. وينبغي أن يُطلب من الأمين العام أن يرفع إلى الجمعية العامة تقريرا تحليليا مرحليا مع جدول وقائعي عن تنفيذ كل القرارات التي أُتخذت في إطار هذا البند من جدول الأعمال في جميع السنوات الماضية - وقد اتخذنا العديد من القرارات بشأن هذا الموضوع بتوافق الآراء.

في الختام، إن أفضل طريقة لتعزيز التعددية هي تنشيط أعمال الجمعية العامة من خلال تعريف المزيد من الوسائل لتعزيز دورها وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها والبناء على القرارات السابقة وعلى التقدم المحرز في الدورات الماضية. وبما أن مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ مسؤولياتها ترتبطان بصورة متزايدة بقدررة الجمعية العامة على ممارسة امتيازاتها المؤسسية، فإننا نهيب بجميع الأعضاء أن يبدوا الإرادة السياسية اللازمة لدعم الحكم الدولي الرشيد المستند إلى المساواة والشفافية والمساءلة.

السيد ياروشيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية):

لقد حقق الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بعض النتائج الملموسة في الآونة الأخيرة. وفي السنة الماضية، تمكنا من جدولة قرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط (A/63/959، المرفق)، الذي استعمل كأساس لتحليل أسباب عدم تنفيذ القرارات المتخذة سابقا بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

ومؤخرا، اعتمدنا أول قرار موضوعي بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة منذ سنوات. ويغطي القرار ٣٠٩/٦٣ معظم المواضيع التي ناقشناها ويتضمن التوصيات التي توصلنا إليها. ونود أن نشيد بحسن نوايا الدول الأعضاء والمجموعات السياسية، لا سيما حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي، التي يسرت التوصل إلى هذه النتائج.

التي تسوقها جهات أخرى، واستيعابها والعمل بدأب على القرارات التي نؤيدها.

حامسا، إن تحديث نظام التصويت في الجمعية، بما في ذلك اعتماد الأقراص الضوئية لأجهزة المسح، موضوع هام يمكن أن يؤدي إلى نتائج محددة، شرط مراعاة مسألتي الأمن والسرية على النحو الواجب. ولا يسع الجمعية أن تتجاهل مزايا التقدم التكنولوجي العالمي.

أخيرا وليس آخرا، نعتقد أن من المفيد مواصلة تحليل أسباب عدم تنفيذ القرارات السابقة بشأن تنشيط الجمعية.

في الختام، يود وفد بيلاروس القول إنه ضمن لوائح قرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط، غالبا ما نرى الملاحظة التالية المتعلقة بأحكام القرارات المتخذة سابقا: "الحكم الجاري. فالحكم لا يتضمن الطلب باتخاذ إجراء محدد". اليوم، نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات محددة ومشاركة وفعالة لتنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد بوي ثي جيانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد الفيتنامي، أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم لمناقشة موضوع عزيز على قلب عموم أعضاء الجمعية العامة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للسفيرة ماريا فرناندا إسبينوزا، ممثلة إكوادور، والسفير مورتن وتلانند، ممثل النرويج، على رئاستهما المشتركة الممتازة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بعد ثمانية عشر عاما من إدراج مسألة تنشيط الجمعية العامة لأول مرة في جدول أعمالها، تبرز المسألة بوصفها أحد أهم المواضيع في عملية لإصلاح الأمم المتحدة عموما والجمعية العامة خصوصا.

وكوبنهاغن؛ وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تكنولوجيا مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ تحسين تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر؛ ومصالح البلدان ذات الدخل المتوسط.

ثانيا، المناقشات المواضيعية، بوصفها شكلا متقدما من أشكال النقاش في الجمعية بشأن مسائل ذات أهمية للمجتمع الدولي وموضع قلق واهتمام للأمم المتحدة، يمكن أن تكون أكثر توجها نحو إحراز النتائج. ونؤكد من جديد رأينا بأن بعض تلك المناقشات يمكن أن يفضي إلى اتخاذ قرار أو إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية بشأن المسألة قيد المناقشة، ويمكن وضع قائمة بمسودة اقتراحات تتقدم بها الدول الأعضاء أثناء المناقشات.

ثالثا، ينبغي تحسين الإعلان للرأي العام عن أعمال الجمعية العامة، عن طريق التعاون مع وسائل إعلام رئيسية واستعمال تقنيات إعلامية حديثة. وفي هذا الصدد، نحيط علما مرة أخرى مع اهتمام كبير بالاقتراحات التي تقدم بها ممثل رابطة المراسلين المعتمدين لدى الأمم المتحدة وترد في آخر تقرير للفريق العامل المخصص (A/63/959)، من قبيل تسليم البيانات إلى الصحافة بسرعة؛ وتيسير وصول وسائل الإعلام لجلسات الجمعية؛ وذكر أسماء المتكلمين في الجلسات والقاهم خلال عرض أفلام الفيديو والبث التلفزيوني؛ وتعزيز القدرة والذاكرة المؤسسية لقسم المتحدث باسم الجمعية. ويمكن أيضا زيادة ظهور الجمعية العامة عن طريق المزيد من التفاعل مع المجتمع المدني، أو عن طريق أنشطة السفر التي يقوم بها رئيسها ونواب الرئيس.

رابعا، إن الالتزام بمواصلة نظرنا أثناء الدورة الحالية بدور الجمعية في اختيار وتعيين الأمين العام ينبغي ألا يكون حجر عثرة أمام عملنا، وإنما فرصة للإصغاء بعناية إلى الحجج

الدولي، ويتخذون قرارات بشأن وضع حلول لها تكون فعالة ومستدامة. هذه هي الوجهة السديدة.

وفي السياق نفسه، نؤيد المناقشات التي تجريها الجمعية حول مسائل ذات مواضيع عالمية وتتصف بأهمية دولية - ولا سيما المسائل المتعلقة بمبادئ التنمية والسلام والأمن والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان - على أساس التشاور مع الدول الأعضاء، ومع المراعاة الكاملة لمصالح وشواغل عموم الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية.

ثانياً، إن التنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة يظل عاملاً أساسياً في عملية تنشيط الجمعية. ويرى وفدي أنه من المفيد والمشروع دراسة الخريطة الوقائية التي وضعها الفريق العامل المخصص أثناء الدورة الثانية والستين بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة واستعمالها كأساس مثمر لإجراء مناقشة مستفيضة وتقييم صادق لهذا الجانب الحيوي من العمل المطلوب لتعزيز دور الجمعية وسلطتها.

ثالثاً، إن تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة مسألة رئيسية أخرى لتنشيط عمل الجمعية. وتحقيقاً لذلك، نعتقد أنه من الضروري كفاءة التوفير الكافي والاستعمال الفعال للموارد المالية والبشرية لذلك المكتب، بغية تحسين عمله الموضوعي. ونعتبر أنه من المستصوب إجراء دراسة جادة لاقتراحات عدد من الوفود بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب، فضلاً عن ورقة حول أفضل الممارسات يمكن للرئيس الذي يشغل الرئاسة أن يعدها خلفه أو لخليفته بغية تيسير عملية الانتقال.

رابعاً، إن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة ستكون ناقصة على نحو جسيم من دون تحسين التعاون والتنسيق بين الجمعية والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة وغير ذلك من المؤسسات الدولية والمجتمع المدني وفي ما بين اللجان الرئيسية والأجهزة الفرعية التابعة للجمعية

يتشاطر وفدي الرأي بأن التنشيط ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة لتعزيز كفاءة وفعالية عمل الجمعية بغرض تعزيز دورها في نهاية المطاف بوصفها الجهاز الرئيسي للتداولي وصانع القرار والتمثيلي في الأمم المتحدة، في جهد يرمي إلى التصدي المناسب للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. لذلك، ننوه بالفريق العامل المخصص على جهوده في إصدار التقرير (A/63/959) المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر، الذي يتضمن توصيات محددة ومفيدة، بما في ذلك خصوصاً مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (القرار ٦٣/٣٠٩).

إن ذلك القرار - وهو القرار السابع عشر بشأن هذه المسألة منذ اتخاذ القرار الأول في عام ١٩٩١ - جدير بالذكر لأنه يتصف بقدر أكبر من الوضوح والصرامة والشمولية، بما في ذلك الحكم بإنشاء فريق عامل مخصص في الدورة الرابعة والستين يعنى بالتنشيط، وتحديد تدابير ملموسة لتعزيز دور وسلطة الجمعية العامة داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يلقي الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولاً، في العالم اليوم، يتزايد الترابط في ما بين الدول إلى درجة حيث لا تستطيع أية دولة بمفردها، مهما كانت كبيرة وقوية، أن تحل جميع مشاكلها لوحدها. والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تعصف في جميع أنحاء العالم دليل على ذلك. لذلك، كان من حسن التوقيت والباعث على التشجيع عقد الجمعية في حزيران/يونيه مؤتمر القمة العالمي المعني بالأزمة الاقتصادية والمالية، وفي أيلول/سبتمبر مؤتمر القمة العالمي المعني بتغير المناخ، وأيضاً في حزيران/يونيه اتخاذ القرار ٦٣/٣٠١ المتعلق بالانقلاب الذي حصل في هندوراس. إن تلك الأحداث تساعد على البرهان أن الجمعية العامة هي أنسب محفل يجتمع فيه معاً جميع أصحاب المصلحة في العالم، ويناقشون مسائل ذات أهمية بالغة للمجتمع

على القيام بعملية جرد/لائحة مستكملة تتعلق بالتنشيط والمرفق بالتقرير الذي يعتبر أداة هامة لرصد التقدم المحرز في فعالية الجمعية.

إن إندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وعلىنا جميعا العمل صفا واحدا لتعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية وصانعة القرار والهيئة التمثيلية في الأمم المتحدة. إن الجمعية إذ تضم أعضاء من جميع الدول بالأمم المتحدة ولديها ولاية تجعلها في مركز فريد لكي تستعرض على نحو شامل الإجراءات المتعلقة برسم السياسة وتنظر في القضايا الحيوية التي تستحوذ على اهتمام العالم.

إن إندونيسيا ما فتئت تؤيد الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية وزيادة مركزها العالمي في تمثيل رغبات الشعوب. وسنواصل العمل بهمة نحو تحقيق تلك الغاية. وأود أن أتشاطر بعضا من أفكارنا بشأن بند جدول الأعمال الهام جدا المطروح اليوم.

أولا، إننا لا نواصل العمل نحو تنشيط أعمال الجمعية بعد ١٦ عاما من المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة بسبب نقص في قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها. بل إن التنفيذ البطيء للقرارات المتخذة بالفعل بشأن المسألة، أو عدم تنفيذها، هو المسؤول بالدرجة الأساسية عن عدم تمكن الجمعية من الاضطلاع بالكامل بدورها المنصوص عليه في الميثاق. وفي الحقيقة يقتضي الأمر إرادة سياسية أكبر من جانب جميع الذين لا يزال بوسعهم القيام بدور رئيسي في الدفع قدما بجهودنا الجماعية لتنشيط أعمال الجمعية. وفي ذلك الصدد، أتلعج صدورنا العمل التطلعي الذي قام به الفريق العامل المخصص خلال الدورة الثالثة والستين، بما في ذلك في اجتماعاتها المواضيعية الثلاثة بشأن المسائل البالغة

العامة. ونرحب بقرار الجمعية مواصلة نظرها في تنشيط دورها في اختيار الأمين العام وتعيينه لأننا نعتقد أن ذلك سيسهم في تحسين التنسيق في ما بين الجمعية ومجلس الأمن والأمين العام. لذلك، عندما تولت فييت نام رئاسة المجلس في تموز/يوليه من العام الماضي شرع وفد فييت نام في مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مشروع التقرير النهائي السنوي لمجلس الأمن تمهيدا لتقديمه إلى الجمعية العامة. وبالمثل، تؤيد الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها الأمين العام للجمعية والاجتماعات الدورية التي تعقد بين رئيس الجمعية العامة ورئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كذلك ينبغي استكشاف المزيد من المبادرات والتدابير الرامية إلى تحسين التفاعل في ما بين سائر هيئات الأمم المتحدة.

ونرحب بتعيين السفيرة سانيا ستيجليتش، ممثلة سلوفينيا، والسفير خورخيه أرغوييو، ممثل الأرجنتين، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص خلال الدورة الرابعة والستين.

وتنفق تماما في الرأي مع ملاحظات رئيس الجمعية العامة في الجلسة الثالثة عشرة بشأن الانتهاء من المناقشة العامة في الدورة الرابعة والستين ومفادها أن أفضل طريقة لزيادة التعددية أن تكون لدينا جمعية عامة أعمالها منشطة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية المعنية بصنع القرار في الأمم المتحدة. وأود أن أكرر التزام فييت نام الراسخ بالمشاركة بصورة نشطة وبناءة في تنشيط أعمال الجمعية للمضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإشادة بالعمل الرائع الذي قام به الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وتقرير الفريق (A/63/959). ونشكرهما أيضا

أجل عمليات حفظ سلام وبناء سلام فعالة وترتكز على الشراكة في المقر وفي الميدان على حد سواء.

رابعا، للتصدي للتحديات العالمية المعقدة والمتعددة الأبعاد في القرن الحادي والعشرين، من الحيوي أن إقامة التوازن في العلاقات السائدة في ما بين الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة وأن يكون هناك تعاون بشأن القضايا ذات الصلة. وبينما يتعين عليها العمل كل في إطار ولايته، عليها مواصلة استكشاف الطرق الكفيلة ببناء التأزر من أجل المقاصد المستهدفة.

علينا هنا أن نبقي في الأذهان الروابط الهامة والحساسة بين مسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة والعمليات الجارية لاستعراض ولاية مجلس الأمن وإصلاحه. وبينما سيتعين على الفريق العامل المخصص النظر دائما في المواضيع ذات الصلة، ينبغي الحذر في عدم تعارض النظر فيها عن غير قصد مع العمل المحدد الذي يجري القيام به في منتديات الأمم المتحدة والمنتديات الحكومية الدولية المعنية الأخرى.

خامسا، في ما يتعلق بتعيين الأمين العام نقر بأن للجمعية دورا أساسيا جدا في جعل عملية الاختيار شفافة وشاملة ومفتوحة للتشاور من جانب العضوية الواسعة. ولئن كانت عملية الاختيار الراهنة قد أسفرت عن اختيار أمين عام مرموق وحدير بالثناء، لا يعني هذا أن العملية في حد ذاتها تبلغ درجة الكمال. إذ أنه يوجد دائما مجال للتحسين للوفاء بالمبادئ الديمقراطية. ومن دون إخلال بالمادة ٩٧ من الميثاق، نتشاطر الآراء بشأن ضرورة التفاعل الموضوعي بين المرشحين والجمعية.

وأخيرا، فإن وضوح عمل الجمعية العامة عالميا وقدرتها على الاتصال الجماهيري مسألتان جوهريتان لزيادة تأثيرها في الشؤون الدولية. وهنا تتجلى الأهمية البالغة للدعم اللازم من لجنة الإعلام وإدارة شؤون الإعلام. وتوليد

الأهمية. ونأمل من الفريق أن يبني على العديد من نقاط الالتقاء في الدورة الرابعة والستين، وحيثما توجد اختلافات سيبدل المزيد من الجهود لتسويتها.

ثانيا، إن دور مكتب رئيس الجمعية العامة، هام جدا من دون شك، وينبغي أن تدعمه منظومة الأمم المتحدة دعما كاملا. ونؤيد تعزيز الذاكرة المؤسسية ومهام عمل مكتب الرئيس من موارد منفصلة ومكرسة. كذلك نتقاسم وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي للرئيس أن يقدم تقريرا شاملا وتحليليا في نهاية ولايته، يتضمن تقييمات، خاصة عندما لم يكن بالمستطاع تنفيذ قرارات وإجراءات الجمعية. وهذا سيكون مجديا بوصفه تدريبا في أفضل الممارسات ودروسا مستفادة وزيادة في التماسك في ما بين الدول الأعضاء.

يمكن أيضا أن يتضمن التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة وضع القرارات التي تؤثر تأثيرا مباشرا في عمل الأمم المتحدة.

ثالثا، انسجاما مع طموحات المجتمع الدولي، يجب على الجمعية العامة، لكي تدلل على أنها قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة، أن تتحلى بالقيادة باتخاذها مبادرات تتعلق بالسياسة وفي الوقت المناسب بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك ووضع القواعد المطلوبة. وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا المبادرة التي تجلت في عقد مؤتمر حزيران/يونيه المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. وفي وثقتها الختامية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق).

على الجمعية العامة أن تواصل دراسة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية بطريقة فعالة. وينبغي لها أيضا أن تقوم بدورها الواجب في مجال السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق. وعليها أن تزيد من مشاركتها في هياكل السلم في الأمم المتحدة وتزيد من جهود الدعم من

سيواصل وفدي مشاركنه الفعالة في مداوات الفريق العامل المخصص بهدف جعل الجمعية العامة أكثر شفافية وتجاوبا. إن على الجمعية العامة، بوصفها برلمان العالم، أن تكون قادرة على الاستجابة للمسائل التي تؤثر على العالم بأسره والتصدي لها.

وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بالمناقشات المواضيعية للجمعية في دورتها السابقة، وبخاصة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما نلاحظ أن الجمعية قد اتخذت في دورتها الثالثة والستين إجراءً بشأن مواضيع تتعلق بالسلم والأمن الدوليين بموجب الولاية التي يمنحها لها الميثاق، وذلك حين استأنفت دورتها الاستثنائية العاشرة عملا بالقرار ٣٧٧ (د-٥) "الاتحاد من أجل السلام" لمناقشة التطورات الخطيرة في غزة وحين اتخذت إجراء عاجلا للتصدي لتغيير الحكومة بطريقة غير دستورية في هندوراس.

وعلى الرغم من تلك التطورات، نؤمن جازمين بضرورة مناقشة واعتماد التدابير الكفيلة بتعزيز فعالية الجمعية العامة وبخاصة دورها في صون السلام والأمن الدوليين.

إن جنوب أفريقيا لا ترغب في رؤية الجمعية العامة تسطو على دور مجلس الأمن، ولكننا ندعو إلى تحسين التوازن بين صلاحيات الجمعية العامة والمجلس، على النحو الوارد في توافق آراء إزولويني.

ينطبق ذلك بشكل خاص على مسألة انتخاب الأمين العام للمنظمة. إننا نؤيد ما ورد في بيان حركة عدم الانحياز بضرورة مراجعة إجراءات انتخاب الأمين العام الواردة في القرار ١١ (د-١) لعام ١٩٤٦ وبخاصة الفقرة ٤ (د) منه التي تنص على أن يوصي مجلس الأمن بمرشح واحد فقط مع تفادي إجراء مناقشة بشأن التعيين، على أن تتم المناقشة بشأن ترشيح وتعيين الأمين العام في

الشعور بملكية عمل الأمم المتحدة في ما بين سائر أصحاب المصالح العالميين هام للغاية من أجل نجاح أهداف المنظمة. لذلك، إلى جانب زيادة نشر المعلومات ووضع استراتيجيات اتصال مركزة، يمكن للتفاعل المجدي مع المجتمع المدني بشأن المسائل التي تنظر فيها الجمعية أن يسهم في التنفيذ المتين لدور الجمعية.

السيد لي رو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

يؤيد وفدنا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بوصفه منسق الفريق العامل لحركة عدم الانحياز بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وتنضم جنوب أفريقيا أيضا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن خالص الشكر إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. في الدورة الثالثة والستين، السفيرة ماريا فرناندا إسبينوزا، ممثلة الإكوادور، والسفير مورتن ويتلاند، ممثل النرويج. نتقدم لهم بالتهنئة على العمل الممتاز الذي أدوه.

إن الجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي يتمتع فيها جميع الأعضاء الـ ١٩٢ بالعضوية ويتخذ فيها جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٢ القرارات كجماعة وكأنداد. وللأسف، فإن الواقع لا يعكس دائما أهمية هذه الهيئة. فكثيرا ما تُهْمَس الجمعية بتغول هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على ولايتها. إننا نؤكد من جديد على أن الجمعية العامة هي الهيئة التفاوضية الرئيسية وهيئة وضع السياسات في الأمم المتحدة.

لذلك تؤيد جنوب أفريقيا بشكل لا لبس فيه الموقف الأفريقي الذي يكرسه توافق آراء إزولويني لعام ٢٠٠٥ الداعي إلى تعزيز الجمعية العامة من أجل أن تضطلع بدورها الملائم بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية داخل منظومة الأمم المتحدة وبوصفها برلمان العالم.

الموكلة إليه لتحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

لقد تم إحراز بعض التقدم حتى الآن في تحسين كفاءة الجمعية العامة وأساليب عملها. ونخص بالإشادة النهج العملي المنحى المتمثل في التحليل المفصل لمركز تنفيذ القرارات ذات الصلة بتنشيط الجمعية، على أساس وضع قائمة/جدول مستكملة. إن تلك القائمة أداة مفيدة لتقييم مركز تنفيذ الأحكام الرئيسية للقرارات ذات الصلة، التي تم توزيعها على ثلاث مجموعات رئيسية، وتوحيد المعلومات المتعلقة بها. وفي رأينا، ينبغي أن تكون القائمة المتعلقة بمركز التنفيذ هي الأساس لمداومات الجمعية.

ثمة مثال آخر لنقلة إيجابية نورده هنا ويتمثل في الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها رئيس الجمعية العامة مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في برامج عمل الهيئات الرئيسية الثلاث في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، كان رؤساء الجمعية في السنين الأخيرة استباقيين في تصديهم لأكثر المشاكل العالمية إلحاحا وذلك عن طريق عقد مناقشات مواضيعية وجلسات عامة غير رسمية.

في هذه المرحلة من المناقشات، ينبغي أن نكون قادرين على تحديد أساليب العمل التي ينبغي أن يعتمدها الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية. ونعتقد أن الفريق العامل يجب أن ينظم برنامج عمله في شكل عقد مناقشات عامة وتبادل للآراء واجتماعات مواضيعية منظمة وإحاطات إعلامية.

أما فيما يتعلق بالجوانب التي تستدعي اهتماما خاصا منا في موضوع تنشيط الجمعية العامة فأود انتقاء ثلاثة منها.

أولا، من الواضح أن الغاية النهائية من عملية إصلاح الجمعية العامة هي جعلها الهيئة التفاوضية الرئيسية وهيئة

جلسات سرية. إن هذه الجوانب لا تليق بمنظمة تعمل بطريقة ديمقراطية. في الواقع، يشكل القرار ٢٤١/٥١، إلى حد ما، إطارا أكثر شفافية لاختيار الأمين العام وينبغي تعزيز تلك الممارسة وتطويرها في المستقبل.

لذلك يشعر وفدي بالغبطة لأن القرار ٣٠٩/٦٣، الذي ينشئ الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة للعمل خلال هذه الدورة، يمنح الفريق العامل صلاحية النظر في دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام. إننا نتطلع إلى المشاركة بشكل بناء في تلك المناقشات. وفي هذا الصدد، تهني جنوب أفريقيا سفيري سلوفينيا والأرجنتين على تعيينهما ميسرين للفريق؛ ولهما أن يتأكدا من تعاون ودعم جنوب أفريقيا الكاملين.

وأخيرا، أود أن أؤكد للرئيس على دعم وفدي لتعزيز مكتبه؛ ونتطلع إلى معرفة آرائه في ذلك الصدد خلال مناقشات الفريق العامل، وبخاصة فيما يتعلق بالذاكرة المؤسسية لمكتبه وفق ما ينص عليه القرار ٣٠٩/٦٣.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت

بالإنكليزية): يود وفد كازاخستان أولا أن يشكر رئيس الجمعية على مواصلة المناقشة بشأن تنشيط الجمعية العامة في إطار الدورة الرابعة والستين للجمعية.

كما أعرب عن خالص شكرنا للرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة - الممثلة الدائمة للإكوادور، السيدة ماريا فيرناندا إسبينوزا، والممثل الدائم للنرويج، السيد مورتن ويتلاندر - على العمل المكثف الذي قاما به على النحو الوارد في تقرير الفريق العامل إلى الدورة السابقة (A/63/959). اسمحوا لي أيضا بأن أهنئ سفيري الأرجنتين وسلوفينيا على تعيين رئيس الجمعية لهما مؤخرا ميسرين جديدين للفريق العامل. ونحسب أن الفريق العامل سيواصل بنجاح، في ظل رئاستهما، تنفيذ الولاية الهامة

إننا نعتقد أن الوقت قد حان لعقد العزم الجماعي على حل المسألة من خلال جعل تنفيذ الدول الأعضاء لتوصيات الجمعية العامة أمرا ملزما حتى لو اقتضى ذلك إجراء بعض التعديلات على ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن كازاخستان أن القضايا العالمية الكبرى - مثل الأزمة المالية وإحراز التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية - ينبغي مناقشتها ليس في اجتماعات رفيعة المستوى، كما جرت العادة عشية افتتاح المناقشة العامة في الدورة السنوية للجمعية العامة، بل مباشرة في الجلسات العامة للجمعية العامة وليس خارج تلك الجلسات.

في الختام، أود التأكيد مجددا على موقف كازاخستان الثابت بأن تعزيز الجمعية العامة سيساعد على تدعيم التعددية فيما يتصل بالشفافية والشمولية. وكازاخستان ملتزمة بتنشيط أعمال الجمعية العامة كعنصر أساسي في عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل.

السيد نونيز موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
يؤيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو. وأود أن أضيف بعض الملاحظات حول هذا البند.

قبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة على إعداد التقرير عن هذه المسألة (A/64/959) وعلى جهودهما لتحقيق تقدم في عملية تنشيط الجمعية العامة.

إن تنشيط الجمعية العامة يشكل عنصرا حاسما في أي إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. ونحن لا نستطيع أن نأمل بأن تكون لدينا منظمة أعمالها كاملة الديمقراطية والفعالية طالما ظلت الجمعية العامة لا تمارس بشكل كامل السلطات التي أسندت إليها في الميثاق. ويجب أن يكون هدف عملية

وضع السياسات في الأمم المتحدة. ويرتبط إصلاح الجمعية العامة ارتباطا وثيقا بإصلاح الهيئات الرئيسية الأخرى وطرائق عملها. وعلى الرغم من أن توزيع المهام بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة وارد كما ينبغي في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا لا نزال نتناقش حول التفاوت في السلطات. إن الدول الأعضاء بحاجة إلى إرادة سياسية قوية إن أرادت تقويم التوازن بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة بحيث تجعل المجلسين مسؤولين بدرجة أكبر أمام الجمعية العامة وبرامج عملها متماشية مع الجمعية.

ثانيا، إن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة أمر بالغ الأهمية ويتأتى ذلك عن طريق تعزيز دور الموظفين الأساسيين فيه وتحسين وظائف المكتب وعلاقته مع الأمانة العامة. إننا نعرب عن دعمنا لزيادة الموارد المالية والبشرية على السواء لمكتب الرئيس.

ثالثا، ينبغي إيلاء اهتمام ملائم لمسألة دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في عملية اختيار وتعيين الأمين العام. ينبغي للدول الأعضاء أن تحرز تقدما في مشاوراتها لتصل إلى اتفاق بشأن إجراءات اختيار الأمين العام يقضي بأن تكون تلك الإجراءات ذات طابع رسمي وأن تتسم بالشفافية والشمول والسرعة.

ما من شك أن من الأمور الأخرى التي لا تقل أهمية تسليط الضوء على عمل الجمعية، وقدرتها على التواصل مع الجمهور، وعلاقتها مع الأمانة العامة، واستخدام التكنولوجيا الجديدة في عملية الاقتراع، والتغطية الإعلامية، وتطوير نظام الوثائق. ومع ذلك، نعتقد أن الهدف النهائي وراء إصلاح الجمعية العامة لن يتحقق ما لم نتمكن من حسم المسائل الرئيسية الثلاث التي أشرت إليها للتو.

وثمة موضوع آخر يتعلق بالمسائل ذات الطابع الاستشاري وقدمته الجمعية العامة في فقرات منطوق قراراتها.

الأمن أن يتقيد بدقة بأحكام الميثاق، وكذلك بجميع قرارات الجمعية العامة، بصفتها الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة، وأن يكف عن التدخل في المسائل التي تقع بوضوح ضمن وظائف وسلطات الهيئات الأخرى.

ويود وفد كوبا أن يعرب عن قلقه حيال قيام مجلس الأمن بوضع قواعد وتعريفات تتجاوز اختصاصه، وهي إجراءات تتجاهل حقيقة أن الجمعية العامة، بمقتضى المادة ١٣ من الميثاق، هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

ولا يمكن لتنشيط الجمعية العامة أن يكون عملية بيروقراطية. فكما قال الأب ميغيل ديسكوتو بحكمة في خطاب الوداع في نهاية رئاسته للجمعية العامة في دورته الثالثة والستين "التنشيط هو مسألة سياسية بدلا من كونه مسألة تقنية" (A/63/PV.105).

إننا نأمل أن تسفر عملية التنشيط عن تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة، لكي تتمكن الأمانة من الاستجابة بشكل أكثر فعالية للولايات التي تقررها الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، وكجزء من عمل الفريق العامل المخصص المعني بالتنشيط، ينبغي توجيه عناية شديدة إلى تنفيذ القرارات بشأن هذه المسألة. وينبغي كذلك استكمال الجدول الذي يضع قائمة بالقرارات بشأن تنشيط الجمعية العامة على النحو المناسب. وقد أصبحت بحوزتنا الآن ترسانة تشريعية قوية تتعلق بالتنشيط اللازم لهذه الهيئة الرئيسية. ويجب أن يكون على رأس الأولويات تحديدا تنفيذ القرارات العديدة التي اتخذت بالفعل.

ويود الوفد الكوبي أن يحتتم بيانه بإعادة تأكيد استعدادة لمواصلة التعاون في العمل الجاري لتحقيق الهدف الهام والضروري المتمثل في تنشيط الجمعية العامة.

التنشيط إعادة تأكيد دور الجمعية العامة المركزي بصفتها الجهاز الرئيسي للتداول واتخاذ القرارات والتمثيل في الأمم المتحدة، تماما كما أقر بذلك في الميثاق وفي إعلان الألفية. ومن المهم أن تصل هذه العملية ذروتها عندما يتم تعزيز الجمعية العامة في استقلالها وفي طابعها كهيئة للمناقشات الشاملة، التي تتمتع فيها الدول الأعضاء بالحرية غير المقيدة وغير المحدودة للنظر في أي مسألة تعتبرها مهمة.

وإذا كنا نريد أن نستعيد ثقة المجتمع الدولي بالأمم المتحدة، وفوق كل شيء، مصداقيتها في الرأي العام العالمي، فإن علينا أن نكفل استجابة المنظمة الفعلية للمصالح الجماعية للدول الأعضاء. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنشيط الدور الرائد للجمعية العامة بصفتها هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي لا يوجد فيها مكان للهيمنة، وحيث يستطيع كل منا أن يُسمع صوته وأن يدلي بصوته، وحيث لا يوجد حق النقض الذي عفا عليه الزمن.

والجمعية العامة تستطيع ويجب أن تدرس المسائل الحيوية الملحة ذات الأهمية الدولية بغية اتخاذ قرارات ملموسة وذات منحنى عملي. ونحن نرى أن المشكلة الرئيسية للمنظمة اليوم هي بالتحديد عدم تنفيذ العديد من القرارات التي اتخذت في الجمعية العامة، وهي تشكل مجموعة هامة من القواعد ولكنها تظل مصابة بالشلل، لأن تنفيذها يعتمد على الإرادة السياسية للدول التي تملك القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية للقيام بذلك. وهذا ينطبق على العديد من القرارات بشأن تنشيط الجمعية العامة، التي ظل تنفيذها محدودا للغاية في الواقع.

وتشدد كوبا على الحاجة إلى تحقيق التوازن السليم فيما بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق، وإلى قيام الدول الأعضاء بوضع حد لأي محاولة لإحالة بنود من جدول أعمال الجمعية العامة إلى مجلس الأمن. وينبغي لمجلس

كما أننا نعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تكون استباقية وأن لا تكتفي بالمناقشات المطولة، التي لن يذكرها أحد خارج إطار هذه المنظمة وليس لها تأثير عملي يذكر في الميدان.

وعلى هذا المنوال، لا بد أن نتمكن من المضي قدما في تحديد المواضيع الأساسية التي ينبغي للجمعية العامة أن تركز عليها لتحقيق نتائج ملموسة ويمكن التحقق منها ويستطيع الرأي العام أن يلاحظها.

ويعتقد وفدي أنه من الأهمية بمكان تعزيز العلاقة بصورة أوثق بين رئيس الجمعية ورؤساء اللجان الرئيسية، وكذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تناقش فيها قضايا ذات صلة في جدول الأعمال الدولي. ومن شأن مشاركة الرئيس بشكل أكبر أن تؤدي إلى المزيد من الوضوح والقدرة على الوصول إلى الجمهور العام. وهذا أمر أساسي عندما يتعلق الأمر بزيادة ظهور رئيس الجمعية ورفع صوته في الرأي العام الدولي.

وجميعنا نتفق على أهمية ظهور الرئيس والدور الذي ينبغي أن يضطلع به الرئيس خلال ولايته أو ولايتها في إضفاء الثقل والأهمية على الجمعية العامة. وللأسف، فإن تغيير الرئاسة سنويا يجعل من الصعب تحقيق نتائج كبيرة. ورغم ذلك، من الممكن إدارة الرئاسة بفعالية وكفاءة. ولهذا السبب، من الأساسي أن نقوم بتعزيز قدرات مكتب الرئاسة بإنشاء فريق مخصص على مر الزمن لا يستبدل بالتناوب سنويا. وبنفس الدرجة التي يمكن أن يتحقق بها ذلك، نود أن نعزز المزيد من تبسيط أداء وكفاءة العمل، الأمر الذي يتيح لنا المحافظة على الذاكرة المؤسسية للرئاسة. وينبغي أن يكون لدى الفريق المخصص ما يكفي من القدرة لدعم كل أداء إدارة المعلومات، بمزيد من بفعالية والاستمرارية على مر الزمن، وكذلك التعاون بصورة موضوعية بشأن المهام

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بقرار رئيس الجمعية العامة بتعيين الممثل الدائم للأرجنتين، السفير خورخي أرغويو، والمثلة الدائمة لسيلوفينيا السفيرة سانيا ستيجليتش، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة الحالية للجمعية. إننا نعرب عن تمانينا الحارة لهما ونتعهد بالدعم الكامل للمهمة الهامة التي تولياها. ونحن على يقين بأننا في ظل توجيهاتهما الحكيمة سوف نحرز التقدم نحو هدف تنشيط هذا المحفل المتعدد الأطراف.

كما أود أن أكرر تأكيد امتناننا الخاص إلى العمل المميز الذي اضطلعت به المثلة الدائمة السابقة لإكوادور، السفيرة ماريا فيرناندا إسبينوزا، والممثل الدائم للنرويج السفير مورتن ويتلاندر، على قيادة الفريق العامل المخصص خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. إن الإسهام الهام الذي قدمه قد وضع أساسا للعمل الذي سنضطلع به اعتبارا من اليوم.

وفي العالم المعاصر، حيث تستلزم المشاكل المختلفة التي تواجه البشرية استجابات سريعة وحسنة التوقيت، لا بد للمنظمات أن تكون لها القدرة على التكيف. ولكن إذا ما ألقينا نظرة على جدول أعمال الجمعية العامة، فإننا نرى انتشار للمواضيع التي لا تعكس بالضرورة أولويات جدول الأعمال العالمي، ولكنها بدلا من ذلك، تحول جهودنا عن الهدف. والكثير من تلك البنود بسبب نطاقها الضيق يمكن التصدي لها في محافل نصف كروية. والمواضيع الأخرى ذات الصبغة المحددة تماما، من المستصوب التعامل معها في محافل متخصصة. ويجب أن نسعى إلى الحد من التكرار التلقائي والآلي للمواضيع التي نتناولها. ولذا نحن نعتقد أنه يجب استعراض هذا البرنامج.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة إيتيموفا (كازاخستان).

العديدة المشمولة في تنسيق عمل الرئاسة مع الأمانة العامة ورؤساء اللجان الرئيسية.

لا يمكن فصل أداء مكتب رئيس الجمعية العامة عن شخص الرئيس الحقيقي. ولهذا السبب، سيكون تعزيز مكتب الرئاسة، في نهاية المطاف، نتيجة طبيعية لقدرة الرئيس على توجيه عمل الجمعية، وإيجاد توافق في الآراء، والتقريب بين المواقف المختلفة، وارتقائه أو ارتقائها فوق المصالح المختلفة القائمة وذلك لتعزيز الحوار، الذي سيتيح لنا جميعا الانتماء إلى هذا العمل الموحد. ويجب أن يكون الرئيس قادرا على الحفاظ على الظهور المناسب من أجل العمل الهام الذي يباشره المكتب، كما ندرك جميعنا، والذي يعكس الإدارة الكفوءة للمكتب والجمعية نفسها.

السيد أو كودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن خالص امتناني للرئيس على عقد جلسة اليوم لمناقشة واحد من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وهو تنشيط عملها. وأود أيضا أن أشكر الرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، السفيرة ماريا فرناندا إسبينوزا ممثلة إكوادور، والسفير مورتن ويتلاند ممثل النرويج، على عملهما الممتاز، الوارد بالتفصيل في تقريرهما (A/63/959) وفي قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٩. وسمحوا لي أيضا أن أرحب بحرارة بالميسرين المشاركين في هذه العملية، السفيرة سانيا ستيجليتس ممثلة سلوفينيا والسفير خورخي أرغويو ممثل الأرجنتين؛ وأتطلع إلى التعاون معهما عن كثب وإذ نواصل العمل بشأن هذه المسائل الأساسية.

لقد حققنا تقدما في استكمال الجدول المختصر لقرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط. ومع ذلك، ينبغي أن يكون هذا الجدول ديناميا ومرنا وسهل الفهم ويركز على تحقيق نتائج. وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، يمكن تجميع القرارات التي تم تنفيذها بالفعل في مرفق للنظام الداخلي للجمعية. أما بخصوص نظام التصويت، فسنواصل المشاركة البناءة في استعراض اقتراحات الاقتراع السري التي قدمت بهدف إنشاء نظام سريع وفعال ومأمون من شأنه أن يكفل المصدقية والموثوقية والسرية لعملية الاقتراع السري.

وفيما يتعلق بدور ومسؤولية الجمعية العامة في اختيار الأمين العام، نعتقد أنه ينبغي للجمعية أن تضطلع بدور تفاعلي أكبر، عملا بما ينص عليه الميثاق والقرارات التي اتخذتها الجمعية نفسها. ويمكن أن يكون تنظيم اجتماعات مع المرشحين في الجمعية العامة و/أو مع المجموعات الإقليمية خطوة أولى لمشاركة أكبر من قبل الجمعية في اختيار الأمين العام. ونؤكد أيضا أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للتناوب

يتم ذلك شريطة المراعاة الكاملة لاحتياجات الدول الأعضاء وشواغلها إزاء السرية والأمن، وكذلك الاستعمال الرشيد للموارد المالية المتاحة دون أي متطلبات إضافية من الميزانية. وأتوقع من الأمانة العامة أن تتشاور مع الدول الأعضاء بخصوص هذه الأهداف.

وإذ نتطلع إلى المناقشات البناءة الوشيكة حول هذا البند من جدول الأعمال، يكرر وفدي التزامه بالمساهمة في تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد فضل (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): في رواية "المزل الكئيب" كتب تشارلز ديكنز:

"هذه الدعوى المفزعة ... تحولت إلى قضية معقدة إلى درجة أنه ما من إنسان حي يعرف ما معناها. والأطراف فيها أقل الناس معرفة بها، ولكن لوحظ أنه ما من محامين اثنين من المحامين الذين يرافعون أمام القضاء الملكي يدخلان في حديث حولها لمدة خمس دقائق إلا واختلفا أشد الاختلاف على حيثياتها كلها".

وإنني لوائح بأن حالة الأمور الموصوفة هذه لن تبدو غريبة على الممثلين في هذه القاعة عندما نناقش تنشيط أعمال الجمعية العامة ونتفاوض على القرارات المتبقية على جدول أعمال الدورة الرابعة والستين.

والواقع أن تنشيط أعمال الجمعية العامة موضوع ما فتننا نتصارع معه منذ بعض الوقت، إلى جانب المسائل الملحة الأخرى لإصلاح الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نواصل المسيرة مدركين أننا لا يوجد لدينا وقت نضيعه. ونحن في هذه القاعة اعتقدنا لمدة طويلة جدا أن نموذج المنظمة الدولية هذا لا يواجه أي تحديات صعبة. لكن ظهور هياكل حكم عالمي بديلة مثل مجموعة العشرين وتوسع جدول أعمالها فيما يتجاوز الأزمة المالية ليشمل مسائل

الماضية بشأن قضايا عالمية مثل الأزمة المالية، وأزمة الغذاء، ومشكلي الطاقة والموارد الطبيعية، إلى جانب موضوع اليوم الهام، وهو الأمن البشري. وتؤمن اليابان بأنه ينبغي إنشاء آليات لربط هذه المناقشات بمختلف الأنشطة المموسسة للجمعية. واختيار مواضيع المناقشات أمر بالغ الأهمية أيضا. وأود أن أشدد على أنه، لإبقاء المناقشات المواضيعية ضمن الموارد المحدودة للأمم المتحدة، ينبغي أن يتم اختيار موضوع المناقشات وفحواها بعناية على أساس كل حالة على حدة. ويحدوني الأمل في أن يجري رؤساء الجمعية العامة والدول الأعضاء مشاورات وثيقة في هذا الصدد.

وتقر اليابان بأهمية استمرار استعراض حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة، وتشيد بالعمل المضني الذي قامت به الأمانة العامة في إصدار تقريرها ذي الصلة في شباط/فبراير (A/62/952/Add.1). ونتوقع أن تتحسن مراقبة تنفيذ قرارات الجمعية العامة عادة إصدار هذه الوثيقة.

وترحب اليابان بتقديم مجلس الأمن تقارير سنوية إلى الجمعية العامة، وبالمشاورات المنتظمة بين رؤساء المجلس والجمعية، والإحالات في الوقت المناسب من الأمين العام إلى الجمعية. ويحدونا أمل قوي في أن تزداد علاقة الجمعية وتنسيقها مع الهيئات الرئيسية الأخرى قوة وتحسنا مع استمرار هذه العملية.

وعلينا أن نلاحظ أيضا أن الجمعية العامة، مع مجلس الأمن، هي هيئة إشرافية على لجنة بناء السلام. وتشيد اليابان بالمناقشة النشطة للتقرير السنوي للجنة بناء السلام في كل من الجمعية ومجلس الأمن، فهذا من شأنه أن يسهم مزيدا في توطيد الصلات بين الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة.

ونلاحظ كذلك أنه يجري النظر في إدخال نظام تصويت جديد في الجمعية العامة باستعمال تكنولوجيا جديدة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وينبغي أن

أولاً، ينبغي لنا تعزيز عمليات ميزنة الأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء أن يكون لها قول في وضع ميزانية المنظمة، لكن المناخ السائد المتسم بالتدخل في كل كبيرة وصغيرة وبالتسييس المفرط فيما بين الدول الأعضاء بشأن مسائل الإدارة والميزانية أدى إلى استفحال البيروقراطية وتبديد الموارد، بعكس المراد.

فلنضطلع بما يجب من أجل ذلك. ولنوجه من جديد تركيز مناقشاتنا حول مسائل التمويل والميزانية نحو مستوى أعرض على الصعيد الاستراتيجي. وعلى سبيل المثال يمكننا أن نكرس مزيداً من الوقت لفحص العناصر المحركة وراء نمو مختلف مكونات الميزانية لرؤية ما إذا كانت تلك المكونات معقولة ومتناسبة مع التزامات الأمم المتحدة في عالم متزايد التعقيد والتقلب. وتخطر على البال هنا البعثات السياسية الخاصة التي ارتفع نصيبها من الميزانية العادية إلى عنان السماء في السنوات الأخيرة والتي ولدت التصور الخاطئ بأن ميزانية الأمم المتحدة أفلتت بطريقة ما من زمام السيطرة. ويكمن مثال آخر في إصلاح إدارة الموارد البشرية. هل إننا فعلاً نوجه انتباهنا كافياً لإدارة أداء موظفي الأمم المتحدة لكفالة أن يؤديوا واجباتهم على ما يرام؟

ثانياً، ينبغي لنا أن نراجع جدول أعمال الجمعية العامة وأن نعيد ترتيب أولوياته، لا سيما الأحداث الرفيعة المستوى. وينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار ما تريد أن تناقشه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واضعين نصب أعيننا حسن توقيت وأهمية تلك الأحداث. وهذا النهج من شأنه أن يساعد على استدراج دول أعضاء أكثر إلى المساهمة وأن يساعد أيضاً في إدامة اهتمام عواصمنا بحضور هذه الأحداث. والحقيقة المرة هي أن أنشطة الجمعية العامة تتعرض لخطر الحجب وراء ظلال أنشطة المحافل الأخرى إذا دب الخلل في طريقة تعاملنا مع مسائل اليوم الهامة والملحة.

التبادل التجاري والعمل جدد التساؤلات والشكوك في أهمية الأمم المتحدة والجمعية العامة.

وللدول المتناهية الصغر مثل سنغافورة كانت تعددية الأطراف دائماً خط دفاعنا المنيح ضد جبايرة الحلبة الدولية. ومن هذا المنطلق ننظر إلى همة الجمعية العامة وأهميتها كمسألة تكتسي أهمية قصوى، سيما وأن إحدى المميزات الأساسية للجمعية تتمثل في شرعيتها الفريدة النابعة من عضويتها الكونية.

ولقد تمسكت سنغافورة دائماً بوجهة النظر بأن مهمة تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة عموماً يجب تنفيذها بطريقة عملية. فليس عملياً ولا واقعياً الاعتقاد بأننا يمكننا ببساطة أن نهدم الجمعية العامة ونبني جمعية عامة جديدة محلها. يجب علينا، بدلاً من ذلك، أن نظهر دارنا حجرة حجرة. وقد يبدو ذلك شاقاً ومجهداً ولكنه عمل لا بد من إنجازه. والأهم من ذلك أن إنجازه يجب أن يتم بأيدينا جميعاً، لأن جميع الدول الأعضاء ستكتسب الكثير من دار حسنة التدبير. وفي هذا الصدد تعترف سنغافورة بالمساهمات الهامة التي قدمتها الأفرقة العاملة المخصصة في الماضي في هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك الجهود التي بذلت لتبسيط عمل الجمعية العامة من خلال النظر في بنود معينة كل سنتين وفي بنود أخرى كل ثلاث سنوات ومن خلال التجميع المواضيع للبنود وحذف بنود من جدول الأعمال، فضلاً عن الأخذ بقاعدة "انقضاء الأجل" بالنسبة إلى القرارات.

ومعزل عن الإصلاحات الجزئية الهامة التي يجب علينا أن نطبقها لتحسين كفاءة وفعالية الجمعية، ينبغي للجهود التنشيط التي نبذلها هذا العام أن تركز أيضاً على الإصلاحات الكلية. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على مسألتين في هذا الصدد.

وتضمن مدغشقر تمييزنا عالياً عمل الجمعية العامة وجهودها الرامية إلى تعزيز دور المنظمة. وهي تجدد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي، التي تشكل الأسس المتينة لعالم أكثر سلماً وعدلاً.

وتعترف مدغشقر بالإنجازات الكبيرة في السعي إلى جعل هذه المنظمة أكثر ديمقراطية وكفاءة، مع احترام دور وسلطة الجمعية العامة في الوقت ذاته. وفي هذا الصدد قرأ وفدي باهتمام تقرير الفريق العامل المخصص لتنشيط الجمعية العامة (A/63/959)، ويود، بصفته الوطنية، أن يسلط الضوء على الظلم الذي وقع علينا أثناء المناقشة العامة في الدورة الرابعة والستين هذه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

فيما يتعلق بالمادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لم يكن تمثيل مدغشقر مسألة مدرجة في جدول أعمال المناقشة العامة، التي تدعى إليها كل الدول، بما فيها مدغشقر، حسب العرف الجاري كل عام، إلى طرح آرائها ومخاطبة هذه الجمعية. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الوثيقة A/INF/64/3/Rev.1 التي تتضمن برنامج عمل الجمعية العامة وجدول الجلسات العامة، لن ترفع لجنة وثائق التفويض تقريرها إلى الجمعية حتى يوم الاثنين، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وذلك يعني أن اللجنة لم تصدر بياناً بعد بشأن قضية اشتراك مدغشقر في أعمال الدورة الرابعة والستين.

وهكذا، وعملاً بالمادة ٢٩ من النظام الداخلي، يظل رئيس وفد مدغشقر محتفظاً بنفس الحقوق التي يتمتع بها الممثلون الآخرون. وبالإضافة إلى ذلك أود أن أنوه بأنه لم يحدث أن طعن وفد في أي وقت حتى هذا اليوم في سلامة وثائق تفويض مدغشقر. وبالتالي فإن مدغشقر، كعضو، ليست مستثناة ولا حقوقها وامتيازاتها معلقة بموجب

المخالف البديلة تظهر إلى الوجود من فراغ القيادة التي تتنازل عنها الأمم المتحدة، سواء بمعرفة منها أو سهواً. والجمعية العامة ربما تكون أعظم محفل شرعي للتداول بشأن المسائل المتعددة الأطراف، لكننا يجب أن نحذر من الوقوع في هوة التهميش نتيجة قصورنا الذاتي. وغالباً ما يتحول نقاشنا إلى مواقف جامدة تُدخِل الحيوية فيها سجلات ممتمة.

ينبغي لنا أن نخرج بنتائج أفضل. وخروجنا من وهدة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يتيح لنا فرصة صغيرة لاسترداد الأنفاس والتأمل واتخاذ الخطوات الضرورية لتنشيط أعمال الجمعية العامة. ولا يجوز لنا أن نضيع تلك الفرصة.

السيد أندريان ريفيلو - رزافي (مدغشقر) (تكلم

بالفرنسية): يعلن وفد مدغشقر تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك يود وفدي أن يدلي ببعض ملاحظات بصفتنا الوطنية.

اليوم نتناول موضوعاً يشمل مسائل عظيمة الأهمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويود وفدي أن يثني على الجهود التي بذلت والالتزام المبدى تجاه منظمنا أثناء هذه الدورة.

الجمعية العامة تظل تحت لب إطار عمل التوصل إلى توافق الآراء العالمي بشأن المشاكل المعاصرة الكبرى ومصدر اتخاذ القرارات ورفع التوصيات بشأن الأعمال المنسقة للتعامل مع التهديدات المتشابكة التي تحبط العالم حالياً. وهكذا أصبحت الجمعية العامة أداة لتعددية الأطراف الفعالة ومحفلاً فريداً للحوار. وبالتالي ينبغي لأي إصلاح نأخذ به أن يسفر عن تحسين لفعالية ومصداقية منظمنا، التي تشكل رمزا كونياً لترجمة مطامح شعوبنا نحو السلام إلى أعمال ملموسة.

المتعلق بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، على أن جميع الدول تتمتع بالمساواة في السيادة، وأن لها حقوقا وواجبات متساوية، وأنها أعضاء على قدم المساواة في صفوف المجتمع الدولي، بصرف النظر عن الاختلافات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها. وذلك استكمالاً لأحكام المادة ١٤ من الميثاق المعنية بوظائف وسلطات الجمعية العامة، التي تنص على أن:

للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير اللازمة للتسوية السلمية لأي حالة، مهما يكن منشؤها، متى رأت أن تلك الحالة قد تضر بالرفاهية العامة أو تعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم.“

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):
بالنيابة عن وفد كولومبيا أود أن أعرب عن تقديري لعمل الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة، لا سيما عمل وتفاني رئيسيه المشاركين، سفير إكوادور وسفير النرويج. ويبين القرار ٣٠٩/٦٣، المتخذ في ١٤ أيلول/سبتمبر، وتقرير الفريق العامل (A/63/959)، الأعمال المضطلع بها في هذا المجال.

وأود أيضا أن أهنئ السفير الأرجنتيني أرغويو والسفير السلوفيني ستيجليتش. بمناسبة تعيينهما ميسرين مشاركين للفريق العامل المخصص. نتمنى لهما كل نجاح في عملهما الهام. ويمكنهما أن يعولا على دعم وفدي لهما في اضطلاعهما بعملهما.

يعلن وفدي تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو وممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

حكومتي تولي الأولوية للجهود المبذولة لتعزيز الجمعية العامة ودورها بصفتها الهيئة الرئيسية للمشاركة والتداول وتطوير السياسة العامة. ونكرر التزامنا بالتحسين

المادة ٨٣ من النظام الداخلي، التي تقضي بأن القرارات بشأن المسائل الهامة، مثل تحديد سيادة دولة عضو، يجب أن تتخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين. ومن باب الحس السليم واحترام الديمقراطية ينبغي ألا يترك أمر البت في تلك المسألة بيد عدد صغير من الدول.

مدغشقر لا تخضع لأي جزاءات لا من مجلس الأمن ولا من الجمعية العامة، وبالتالي لا يجوز أن تحرم من حقها في الإدلاء ببيانات. ولقد كان ذلك اعتداء على سيادة بلدي وانتهاكا لحق الشعب الملغاشي غير القابل للتصرف. وباسم سيادة القانون في العلاقات الدولية نستنكر حرماننا من حقنا أشد استنكار وبكل ما أوتينا من قوة.

ونؤكد من جديد التزامنا التام وبدون أي تحفظ بمبادئ وأهداف عدم الانحياز، ومن بينها احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية لأي بلد. وتلك المبادئ يعترف المجتمع الدولي بها كلها. وفي هذا الصدد ينبغي تنفيذ كل الإجراءات اللازمة مع احترام معايير ومبادئ المنظمة التي اعتمدها نحن شعوب الأمم المتحدة. وإننا جزء من النظام الذي يحترم سيادة القانون والعمليات الديمقراطية.

ويجدونا الأمل ألا تحدث مرة أخرى حادثة مؤسفة بشدة كهذه. ويجب ألا تشكل تلك الحادثة الشديدة الخطورة بأي حال سابقة داخل المنظمة أو في حوليات الأمم المتحدة. وإن وفد مدغشقر يؤيد كل مبادرة لتحسين وتنشيط أعمال الجمعية العامة في سبيل جعلها أكثر فعالية ومصداقية.

وتؤيد مدغشقر إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الوارد في القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) المتخذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي ينص، في الباب

الأهمية أن يخضع تحليل هذه المسائل للدراسة في الفريق العامل المنشأ لاستعراض تنشيط أعمال هذه الهيئة.

ثمة مسائل أخرى من قبيل الاقتراع والتدبير الأكفأ لوثائق وبطاقات الاقتراع والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة لتحسين عملية الاقتراع وجعلها أكثر شفافية يجب معالجتها على سبيل الأولوية. كما يحدونا الأمل أن يصبح النظر في هذه المسائل، من وجهة نظر تكنولوجية ومتعلقة بالميزانية، جزءاً من عمل الفريق العامل المخصص.

ومما يتسم بالأهمية من أجل ترشيد أعمال هذه الهيئة الرئيسية وتحقيق الاستفادة القصوى منها أن تتحرك قدماً في هذه الدورة في تحديث وتنفيذ القرارات المتخذة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ووفدي يود أيضاً أن يبرز الطلب الوارد في القرار ٣٠٩/٦٣ إلى رئيس الجمعية بأن يتقدم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، باقتراحات لتجميع بنود جدول الأعمال في مجموعات بغية أن تجري مناقشة البعض منها مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. ومن شأن إدراج بند الانقضاء أن يسهم أيضاً في جعل عملنا أكثر ترشيداً.

وأخيراً، نؤيد فكرة وضع خطط عمل محددة لكل مجال مواضيعي كجزء من عمل الفريق العامل. ومن شأن هذه الخطط أن تمكن الفريق من توخي عناصر وسبل هامة تفضي إلى إحراز نتائج ملموسة. وكل خطة عمل تحدد الأهداف التي يتعين تحقيقها، وتتضمن تحليلاً لصلاحياتها من حيث الميزانية و/أو صلاحيتها القانونية، والأنشطة المحددة التي ينبغي القيام بها وإطارها الزمني، فضلاً عن الهيئات المسؤولة عن التنفيذ.

ووفدي على ثقة بأنه مع هذه المبادرات، يمكن لعملية تنشيط الجمعية العامة أن تحرز نتائج ملموسة. ولا بد أن نركز جهودنا على نهج عملي لتحقيق ذلك. ويؤكد وفدي من جديد استعدادنا للتعاون بعزم في هذا العمل الهام.

المتزايد لدور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها إجرائها. وأود أن أشدد على التمييز الإبتكاري في القرار ٣٠٩/٦٣ بين المسائل المضمونية والجوانب الإجرائية فيما يتصل بأساليب العمل. وذلك التعديل يسمح باتخاذ خطوة مفاهيمية إلى الأمام في تحليل المواضيع المتعلقة بتنشيط الأعمال ويبرز المقترحات المنهجية التي طرحتها شتى الوفود، بما فيها وفد كولومبيا، أثناء اجتماعات الفريق العامل.

إن المبادرات المقترحة من الوفود والموصوفة في تقرير الفريق العامل فيما يتعلق بمشاركة الجمعية العامة بنشاط أكبر في اختيار الأمين العام تستحق تسليط الأضواء عليها. ولا ريب في أن المزيد من التفاعل بين المرشحين المحتملين والجمعية العامة، مع تقديم العروض أمام الجلسات العامة والمجموعات الإقليمية، سيحسن كثيراً عملية الاختيار.

والتنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - ينبغي توسيعه وتحسينه. وهذا التنسيق، المستند إلى توزيع المسؤوليات وفقاً للميثاق، يمكن تعزيزه بتبادل محسن للمعلومات عن عمل تلك الأجهزة، وبعقد الاجتماعات الشهرية بينها، وبتقديم تقارير دورية.

إن التحديات المقترنة بجقائيق الواقع العالمي الجديدة يجب التصدي لها في محافل عالمية مثل الجمعية العامة. ويعتبر تطوير المناقشات المواضيعية التفاعلية في الدورات السابقة خطوة في ذلك الاتجاه. وإننا نشجع رئيس الجمعية العامة على مواصلة تلك المناقشات وعلى عقد اجتماعات خاصة لتدارس الحالات التي تتسم بأهمية دولية.

كما أن دعم مكتب رئيس الجمعية العامة من خلال تخصيص الموارد المطلوبة سيسمح بتعزيز ذاكرته المؤسسية ونشر المعلومات عن عمله بصورة أفضل. ومما يكتسبي

تتصف بالزيد من الأولوية. وإمكانية حذف بنود من جدول أعمال الجمعية أو تجميعها في مجموعات أو تناولها مرة كل سنتين ينبغي استكشافها بالتفصيل.

ثانياً، من المهم للجمعية العامة تعزيز التعاون والتنسيق مع أجهزة رئيسية أخرى لدى ممارسة اختصاصاتها. وينبغي أن تتناول هذه النقطة من منظور التنسيق في ما بين الأجهزة الرئيسية، وليس من منظور المنافسة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشجع رئيس الجمعية العامة على الاجتماع دورياً مع الأمين العام، ورئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورؤساء اللجان الرئيسية، ومشاركة نتيجة هذه التفاعلات مع الدول الأعضاء. وهذا سيسر تبسيط جداول الأعمال ويساعد على تقليل الازدواجية في العمل. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً ونثمن مبادرة الأمين العام العملية بتقديم إحاطات إعلامية في الوقت المناسب للجمعية العامة بشأن أنشطة الأمم المتحدة وأعمالها.

ثالثاً، نوافق على أنه من المستصوب مواصلة عقد مناقشات مواضيعية بشأن مسائل هامة بالنسبة إلى المجتمع الدولي وذات اهتمام للمنظمة. وسيسهم ذلك في زيادة الإرادة والزمح السياسيين حيال مسائل راهنة تستدعي بذل مساعٍ جماعية من جانب المجتمع الدولي. وبالتالي، نعتقد أن المناقشة المواضيعية ينبغي أن تسفر عن نتائج أكثر توجهاً نحو العمل. علاوة على ذلك، نود أن نشجع رئيس الجمعية العامة على العمل الوثيق مع الدول الأعضاء في تحديد مواضيع معينة ووضع تواريخ للمناقشات المواضيعية بطريقة أكثر شفافية وفعالية. ونود كذلك الاقتراح بأن تجري الجمعية العامة عمليات مراجعة لمناقشات مواضيعية سابقة لتقييم ما أسفرت عنه من قيمة مضافة. وسيوفر لنا ذلك دليلاً للإعداد لمناقشات مواضيعية في المستقبل بطريقة أكثر إنتاجية.

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس التريكي على عقد هذه المناقشة، وإتاحة فرصة مفيدة للأعضاء كي ينظروا خلال هذه الدورة في تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا للممثلة الدائمة السابقة لإكوادور والممثل الدائم للترويج على عملهما الممتاز في ترؤسهما المشترك لتقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في الدورة الثالثة والستين. وأهنيء أيضاً الرئيسين المشاركين الجديدين، وهما الممثلان الدائمان لسلوفينيا والأرجنتين. ونحن على استعداد لتقديم كامل دعمنا لجهودهما في هذه المسألة.

ومثلما ندرك جميعاً، فإن مسألة تنشيط الجمعية العامة ما فتئت مدرجة في جدول أعمالنا لسنوات عديدة. حتى الآن، ثمة مجموعة واسعة من المسائل التي تم بحثها واتخذ العديد من القرارات بشأنها. وعلى الأخص، جرى اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص (A/64/959) في الدورة الثالثة والستين. وتمكنا من البناء على ذلك التقرير في مناقشاتنا الأخرى لهذه المسألة.

ويعتقد وفدي أنه يتعين اعتماد نهج أكثر تركيزاً بغية إحراز نتائج هامة في مداولاتنا المقبلة بشأن هذه المسألة. أولاً، ينبغي توجيه المزيد من الجهود نحو جعل الجمعية العامة هيئة أكثر فعالية وكفاءة، ومساعدتها على استعمال مواردها بطريقة مجدية من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، فإن الجهود الرامية إلى مراجعة القرارات الحالية بشأن التنشيط مراجعة مستفيضة ينبغي تعزيزها. ونحتاج إلى أن ننظر بدقة في القرارات لمعرفة ما تم تنفيذها جيداً وما لم يتم تنفيذها، والأسباب التي حالت دون ذلك. وقائمة الجرد التي وضعت في الدورة الثانية والستين ستكون قاعدة انطلاق جيدة في هذا الصدد. علاوة على ذلك، إن الجمعية العامة بحاجة إلى إعادة هيكلة جدول أعمالها وتركيز أعمالها على المسائل التي

تتمكن الجمعية العامة من استعادة كل صلاحيتها وممارسة المهام الموكولة إليها بوصفها الجهاز الأكثر ديمقراطية وتداولاً وشرعية في المنظمة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للجهود التي بذلها في هذا الصدد رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأول ما نود أن ننوه به هو أن السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان أعطى قيمة كبيرة لحقيقة أن جميع البلدان لديها الحق نفسه في أن تُسمع وتُحترم، وأن العبارة التي أطلقها بحق - وهي مجموعة الـ ١٩٢ - بات بالإمكان الآن الاستماع إليها في كل حذب وصوب.

إن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة وتأثيرها على التنمية في شهر حزيران/يونيه والمناقشة الثرية للمسألة أظهرنا أننا فعلاً على استعداد لمناقشة أي مسألة تؤثر بنا. لقد حططنا الأسطورة القائلة بأن بعض المسائل هي من اختصاص قلة من الدول، بدلا من الدول الأعضاء الـ ١٩٢ برمتها. لقد تم ترسيخ أهمية الجمعية العامة بوصفها أنسب منتدى لتناول أي مسألة تؤثر على المجتمع الدولي.

وبصورة مماثلة، نرحب بالقرار الحاسم المتخذ في أوانه، ألا وهو القرار ٣٠١/٦٣ المتعلق بالحالة في هندوراس والذي بين أن الجمعية العامة متنبهة للقضايا الدولية الهامة. وضرب القرار أيضا مثلاً هاماً على الدور الذي يمكن للجمعية أن تقوم به في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وثمة مثال آخر في ذلك الصدد، ألا وهو العمل السريع الذي قامت به رئاسة الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والستين في مواجهة المأزق الذي كان فيه مجلس الأمن خلال الغزو الإسرائيلي لغزة. ونود أيضاً أن نشيد بالرد السريع للرئيس بطلبه من حركة عدم الانحياز والشعب الفلسطيني عقد مناقشة خاصة خلال الدورة الرابعة والستين لبحث تقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية متواصلة. والواقع أن لدينا مجموعة واسعة من المسائل المعروضة على الطاولة تتعلق بتنشيط الجمعية العامة وتحتاج إلى مزيد من المداولات. ويتطلع وفدي إلى إعادة إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة أثناء هذه الدورة، حسبما يقتضيه القرار ٣٠٩/٦٣. وعلينا أن نتفق على مسائل محددة بغية تناولها، بما في ذلك طرائق العمل، وأن نركز على إحراز نتائج ملموسة بشأنها دون تحميل أنفسنا حملاً ثقيلاً جداً.

وسيواصل وفدي مشارسته النشطة في مناقشات مستقبلية، بغية الإسهام في إحراز نتائج موفقة ومثمرة لمساغينا الجماعية الرامية إلى زيادة تنشيط الجمعية العامة.

السيدة روبالس دي شامارو (نيكاراغوا) (تكلمت

بالإسبانية): يشكر وفد نيكاراغوا رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا لعمل الفريق العامل المخصص بتنسيق من سفيرة إكوادور السابقة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا، وسفير النرويج، السيد مورتن وتلاندر. فالعمل الذي قاما به في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة دفع بعملية التنشيط إلى الأمام.

وتكرر نيكاراغوا تأكيد التزامها القومي بعملية تنشيط الجمعية العامة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وتشدد على أهمية القرار ٣٠٩/٦٣. ومع ذلك، لا يزال أمامنا عمل كثير لكفالة أن تظل هذه الهيئة، بكل أبعادها، الهيئة الأكثر تمثيلاً وشرعية في هذه المنظمة. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم للأرجنتين بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم للمكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة مسألة ذات أولوية. ويجب مواصلة اتخاذ التدابير بغية أن

وفي ما يتعلق بتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، نكرر أهمية الاستمرار في النظر بالطرق والوسائل التي تمكن من زيادة الموارد البشرية والمالية المتاحة حاليا للرئاسة. فينبغي أن يكون لكل بلد الحق في ترؤس الجمعية وينبغي ألا تشكل الاعتبارات الاقتصادية عائقا للقيام بذلك. لذلك، من المهم زيادة الموارد في ذلك المجال ليتسنى المساهمة في تعزيز الجمعية العامة.

سوف تواصل نيكاراغوا دعم كل جهد يرمي إلى تقوية الدور المركزي للجمعية العامة وسلطتها بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية لوضع المعايير والهيئة التمثيلية في الأمم المتحدة. ولدينا ثقة في الرئيس الذي نضع نفسنا تحت تصرفه. لأننا نعرف أن الجمعية العامة تحت قيادته ومن خلال جهوده سيتعزيز دورها باستمرار، ومن ثم تزداد أهميتها ومصداقيتها ويدوي صوت مجموعة الـ ١٩٢.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي السنة الثانية على التوالي التي تتمتع فيها بفرصة الإعراب عن الشكر لرئيس الجمعية العامة على اهتمامه الخاص بالقضية الهامة المعلقة منذ زمن طويل والتمثلة في تنشيط أعمال الجمعية العامة، والمدرجة في جدول أعمال الدورتين الثالثة والستين والرابعة والستين للجمعية العامة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن ذات البند من جدول الأعمال. غير أنني أود أن أخوض في بضع ملاحظات.

بعد ١٨ عاما من العمل، تحقق الكثير لزيادة دور وسلطة وفعالية وكفاءة الجمعية العامة. ومهما يكن من أمر، لم ننجز بعد المهام الرئيسية بما فيها، في جملة أمور، تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة وتنسيق العلاقة بين الجمعية والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة والنهوض بدور ومسؤولية

نعتقد أن تنشيط عمل الجمعية العامة ينبغي أن يرتكز على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة، وهو عنصر هام جدا في الإصلاح الشامل للمنظمة الذي تمس الحاجة إليه بشدة. أما العناصر اللازمة التي ينبغي أخذها في الحسبان في تنشيط أعمال الجمعية فهي مبنية بوضوح في الإعلان الذي أصدرته مؤخرا حركة عدم الانحياز، وثنق بأن الفريق العامل سوف ينظر فيها بعناية خلال مداولاته. ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين ممثلي سلوفينيا والأرجنتين رئيسين مشاركين لذلك الفريق الهام.

ونود أن نشدد على الحاجة إلى أخذ تلك المبادئ في الحسبان لدى مناقشة المسائل ذات الأهمية الحيوية، ولا سيما ترشيح وتعيين الأمين العام كما ورد بوضوح في إعلان الحركة. وينبغي للجمعية العامة أن تمارس مسؤوليتها في ترشيح وتعيين الأمين العام. وأن تجري مشاورات مع جميع الدول الأعضاء ومن ثم تقدم مرشحها. وينبغي عقد مناقشة مفتوحة مع المرشحين الذين يعرضون وجهات نظرهم ليتسنى لنا مجموعة الـ ١٩٢، الحكم على الاختيار السليم والتعيين. وبعد هذه العملية الصريحة والشفافة ينبغي للجمعية أن تقدم توصياتها.

وإذا ما أريد استعادة دور وسلطة الجمعية وتعزيزهما، يجب أن تحترم وظائفها واختصاصاتها على الوجه الأكمل. ويجب علينا أيضا أن نعزز علاقاتنا وتنسيقها مع الأجهزة الرئيسية الأخرى وبخاصة مجلس الأمن. حيث لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. ومن الضروري التأكيد مجددا على أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يتعدى على مسائل تقع بالكامل ضمن اختصاص الجمعية. ولاحظنا مع الارتياح الجهود التي قام بها الرئيس للجمع بين مجلس الأمن والهيئات الرئيسية الأخرى في المنظمة والنهوض بتبادل المعلومات.

بوصفها الجهاز العالمي والتمثيلي الوحيد الذي يضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مكلفة بالأساس بتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

فيما يتعلق بدور ومسؤولية الجمعية العامة عن عملية اختيار وتعيين الأمين العام، أود أن أشدد على أننا، إذا أردنا للمادة ٩٧ من الميثاق أن تصبح واقعا معاشا، لا يمكننا أن نُمسّس الجمعية بجعلها مجرد جهاز للموافقة التلقائية بل ينبغي ألا نفعل ذلك. وفي رأينا، هناك ميل قوي لدى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء إلى أن توضح وتطور عملية اختيار الأمين العام بإعطاء الجمعية العامة دورا حاسما وذا مغزى أكبر.

يتضمن القرار ٢٤١/٥١ جملة من الأحكام من شأنها، إذا طبقت، أن تعزز دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام. وفي واقع الأمر فإن هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره الذي يعتبر الأمين العام أرفع ممثل له، وينبغي أن تقوم شرعيته ومصداقيته على أوسع تأييد من الأعضاء وليس فقط حفنة منهم.

إن تنشيط الجمعية العامة، في الإطار الأشمل لإصلاح المنظمة، عملية تتسم بالدينامية والاستمرارية. ينبغي أن تتحلّى بالالتزام وبالروح البناءة طوال تلك العملية القائمة بهدف تعزيز دور وسلطة الجمعية بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة للتفاوض ووضع السياسات وتمثيل الدول. إن وفدي سيكون دائما على استعداد للمشاركة في أي مناقشة شفافة ومفتوحة وشاملة للجميع بشأن تلك المسألة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم

بالإنكليزية): يسعدني أن أشارك في مناقشة اليوم بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة. ويؤيد وفدي موقف حركة عدم الانحياز كما عبر عنه وفد الجزائر.

الجمعية في عملية اختيار وتعيين الأمين العام. وتلك ما هي إلا بضع من التوقعات التي نأمل فيها من هذه الهيئة في مسعانا العميق هذا العام.

وعلى أساس استعراض أُجري لسائر قرارات الأمم المتحدة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، من الواضح تماما أن عددا كبيرا منها تناول دور وسلطة الجمعية العامة. وهذا يبين بوضوح مدى أهمية تعزيز دور وسلطة هذه الهيئة بالنسبة لمجموع الأعضاء. ولا ينبغي لنا التقليل من الأهمية الكبيرة لهذه المسألة، ولذلك ينبغي استكشاف طرق ووسائل محددة لكفالة الاحترام الكامل لوظائف وسلطات الجمعية العامة كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة للعلاقة بين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة العلاقة بين الجمعية ومجلس الأمن، فإنها مسألة ما برحت موضع نقاش مستفيض لسنوات عديدة، لا سيما خلال عمليات إصلاح الأمم المتحدة العديدة. وإن عددا لا بأس به من قرارات الجمعية العامة وضع معايير محددة لتوضيح العلاقة بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين الهامتين في الأمم المتحدة. والميثاق نفسه منح الهيئتين وظائف ومسؤوليات هامة.

ومع ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة تعديا تدريجيا ولكنه مستمرا من جانب مجلس الأمن على وظائف وسلطات الجمعية العامة والهيئتان الأخرى، من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. هناك حالات عديدة تجاوز فيها مجلس الأمن سلطات وصلاحيات الجمعية العامة والهيئات الأخرى في المنظمة.

إننا نشعر بالقلق بشكل خاص حيال ممارسة مجلس الأمن صلاحية سن القواعد وإصدار التشريعات ووضع التعريفات في مجالات تتجاوز نطاق صلاحياته. أود أن أذكر هنا بالمادة ١٣ من الميثاق التي تنص على أن الجمعية العامة،

بعد أكثر من ٦٠ عاما من اتخاذ القرار ١١ (د-١)، ها نحن نعيش في عالم مختلف. وفي الوقت الذي يتعين فيه على مجلس الأمن نفسه أن يتغير بحيث يعكس الواقع المعاصر وأن يتوسع في فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة، لا يجوز أن تبقى الجمعية العامة ملزمة بقيود فرضتها على نفسها في الأيام الغابرة. لا يمكن لدور الجمعية العامة أن يقتصر على مجرد الموافقة التلقائية على توصيات مجلس الأمن. جميع الدول الأعضاء تقر بالحاجة إلى تغييرات في عملية تعيين الأمين العام، ويتضمن القراران ٢٤١/٥١، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، و ٢٨٦/٦٠، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اقتراحات مفصلة لتحسين العملية.

تتضمن تلك الاقتراحات الاستفادة القصوى من أحكام الميثاق ذات الصلة بسلطة الجمعية العامة في التعيين، ومراعاة التناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين، وإمكانية قيام رئيس الجمعية العامة بمشاورات مع الدول الأعضاء لتحديد عدد من المرشحين المحتملين الذي يتمتعون بتأييد أي دولة عضو، وتشجيع التقديم الرسمي للترشيحات لمنصب الأمين العام على نحو يتيح وقتا كافيا للتفاعل مع الدول الأعضاء والطلب من المرشحين عرض آرائهم على جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

وبكل وضوح، المطلوب الآن هو الإرادة السياسية اللازمة للنظر في تلك التغييرات وتطبيقها على نحو يتسم بالشمول. كذلك، فإن عملية الاختيار، إذا كانت تشرك الجميع وتتسم بالتفاعل، ستعزز سلطة وفعالية الأمين العام وتزيد من ثقة الدول الأعضاء به.

وتفترض عملية التنشيط أيضا أن تتبوأ الجمعية العامة موقع القيادة في وضع جدول الأعمال العالمي واستعادة الوضع المركزي للأمم المتحدة. كما ينبغي استعمال سلطة

إن دافعنا هو جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. تريد الهند للأمم المتحدة أن تكون منظمة قادرة بحق على التجاوب مع أولويات وطموحات الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية التي تشكل الغالبية العظمى من العضوية. كما أنه ينبغي أن تجسد أساليب عملها الكفاءة والشفافية.

ينبغي تعزيز واحترام دور الجمعية العامة، نصا وروحا، بوصفها أرفع هيئة تفاوضية وتشريعية وتمثيلية للمجتمع الدولي. وفي واقع الأمر، فإن تعزيز الإجراءات وأساليب العمل والوثائق وتأمين المتابعة المطلوبة تمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه. كما أن تعزيز أهمية الجمعية العامة وقدرتها على التواصل لا يقلان أهمية عن ذلك. غير أن الأهم من كل ذلك هو الاستمرار في التركيز على التداير الجوهرية لاستعادة وتعزيز دور وسلطة الجمعية العامة، بما في ذلك عن طريق إشرافها على العملية التشريعية وعلى القوة العاملة، ومباشرة دورها كجهاز رئيسي للإشراف في الأمم المتحدة.

ينبغي أن يكون للجمعية العامة، بوصفها صوت المجتمع الدولي، دور أكبر في عملية اختيار الأمين العام. إن صلاحية تعيين الأمين العام تنبع من المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنوخي دورا للجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء. ومع ذلك، فإن طرائق عملية التعيين أصبحت تخضع لأحكام الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٤ من قرار الجمعية ١١ (د-١) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. وقد يبدو لنا اليوم غريبا، في الوقت الذي نروج فيه جميعا لمبدأي الشفافية والشمول في عملية الاختيار، أن قبلت الجمعية العامة عن طواعية فرض مثل تلك القيود على ولايتها الممنوحة لها في الميثاق. على كل حال، بجدر بنا أن نتذكر أن السبب وراء اتخاذ القرار ١١ (د-١) كان حالة العالم ما بعد عام ١٩٤٥.

الاتجاه كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص. كما أن وفدي يتطلع إلى العمل مع الممثلين الدائمين لسلوفينيا والأرجنتين، المعينين حديثاً رئيسين مشاركين للدورة الحالية. ونحن نؤكد لهما تعاوننا ودعمنا الكاملين. وأود أن أؤكد من جديد على الحاجة إلى إجراء مناقشات وافية بشأن المسائل الموضوعية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سوف نستمع إلى بقية المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند غداً، الموافق ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد المناقشة المشتركة بشأن البندين ١٠ و ١٠٨ من جدول الأعمال مباشرة.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

الأمم المتحدة لعقد الاجتماعات على نحو أكثر حزماً في ذلك الصدد.

لقد شهدنا اتجاهها متنامياً نحو تفويض صلاحيات وسلطة الجمعية العامة بسبب إقحام المجلس نفسه في جدول أعمالها. إنه لأمر هام أن نحافظ على التوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على النحو الوارد في الميثاق وأن نحترم ذلك التوازن. ومن الأمور التي تكتسي أهمية خاصة إقحام مجلس الأمن نفسه في مسائل تقع بشكل تقليدي في صميم صلاحيات الجمعية العامة مثل وضع القواعد وتوضيح القانون الدولي. ومن دواعي القلق أيضاً عقد مجلس الأمن مناقشات مواضيعية بشأن مسائل تقع في أغلب الأحيان ضمن صلاحيات الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أكد القرار ٢٨٦/٦٠ مجدداً على ضرورة أن يقوم مجلس الأمن، بالإضافة إلى جعل تقريره السنوي يتسم بطابع التحليل، برفع تقارير خاصة للجمعية العامة. ينبغي تنفيذ ذلك بما يرضي الدول الأعضاء فيما يدرس مجلس الأمن الوسائل الكفيلة بتحسين نوعية تقاريره المرفوعة إلى الجمعية العامة.

من الأمور الهامة أيضاً أن يكون لأي هيئة تمثيلية بالمعنى الحقيقي مثل الجمعية العامة قدر أكبر من الرأي في المسائل الاقتصادية والمالية العالمية. إن مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية قد نجح في إبراز قدرة للجمعية العامة على جمع الناس بشأن هذه المسائل العالمية. إننا نرجو أن تواصل الدول الأعضاء العمل البناء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة الذي أنشئ بناء على ما حلص إليه المؤتمر.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئ الممثلين الدائمين للنرويج وإكوادور على ما بذلاه من جهود حثيثة في هذا